

العنوان باللغة العربية

أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية

إعداد الطالب/

محمود عبد السميع زينهم عيسى

251000239

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

حقوق الطباعة

حقوق الطباعة محفوظة لجامعة ميدأوشن، حيث إن جميع المواد والمحتويات الواردة في هذه الرسالة هي ملك لجامعة ميدأوشن، ولا يجوز إعادة نشرها أو اقتباسها أو توزيعها كلياً أو جزئياً بأي وسيلة كانت دون الحصول على إذن خطي مسبق من الجامعة.

ويقر الباحث بأن هذه الرسالة تم إعدادها لأغراض علمية وأكاديمية ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وأن جميع المعلومات والبيانات الواردة فيها قد تم توثيق مصادرها وفق الأصول العلمية المعتمدة.

كما يقر الباحث بأن هذه الرسالة هي عمل أصيل خاص به، ولم يتم تقديمها سابقاً للحصول على أي درجة علمية في أي جامعة أو مؤسسة تعليمية أخرى.

الباحث:

محمود عبد السميع زينهم عيسى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية والتنافسية التي تواجهها المؤسسات في بيئة الأعمال المعاصرة. وقد أصبحت الحوكمة المالية من المفاهيم الحديثة التي تسعى المؤسسات إلى تطبيقها من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة المالية، بما يسهم في تحسين كفاءة الأداء المالي وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

تتبع مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيس حول مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة وازدياد الحاجة إلى نظم رقابية فعالة تسهم في الحد من الفساد المالي وتعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من العاملين في المؤسسات محل الدراسة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة والتأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تبين أن الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح والرقابة المالية يسهم بشكل واضح في رفع كفاءة الأداء المالي وتعزيز الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصالح.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أوصت بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات، وتطوير الأنظمة الرقابية والمالية بما يساهم في تحسين مستوى الأداء المالي، إضافة إلى ضرورة زيادة الوعي بأهمية الحوكمة المالية لدى القيادات الإدارية والعاملين في المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة المالية، الأداء المالي، الشفافية المالية، الرقابة المالية، المؤسسات.

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخرًا على فضله وتوفيقه، الذي أعانني على إتمام هذا العمل، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم.

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة ميدأوشن وكلية الإدارة على ما وفرت من بيئة علمية وأكاديمية ساعدتني على إتمام هذه الدراسة، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذتي الكرام الذين كان لهم الفضل في إكسابي المعرفة العلمية خلال مسيرتي الدراسية.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى المشرفين على هذه الرسالة لما قدموه من توجيهات علمية قيمة وملاحظات بناءة أسهمت في تطوير هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية، فكان لتوجيهاتهم ودعمهم الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكل من ساهم في تقديم العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة، سواء من الزملاء أو العاملين في المؤسسات محل الدراسة، الذين كان لتعاونهم دور مهم في جمع البيانات وإتمام الجانب الميداني من البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرتي الكريمة على دعمهم وتشجيعهم المستمر طوال فترة الدراسة، ووقوفهم إلى جانبي حتى إتمام هذا العمل.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل إضافة علمية نافعة.

الباحث

محمود عبد السميع زينهم عيسى

Contents

3	الملخص
4	الشكر والتقدير
9	الفصل الأول
10	المقدمة:
12	Introduction
14	مشكلة الدراسة
15	تساؤلات الدراسة
16	أهمية الدراسة
18	أهداف الدراسة
19	فرضيات الدراسة
20	نموذج الدراسة
21	شكل نموذج الدراسة
22	حدود الدراسة
23	مصطلحات الدراسة
24	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
25	الفصل الثاني
27	المحور الأول
37	المحور الثاني
44	المحور الثالث
50	أولاً: الدراسات العربية
54	ثانياً: الدراسات الأجنبية
57	التعليق على الدراسات السابقة
58	الفجوة البحثية
59	الفصل الثالث
59	منهجية الدراسة
61	منهج الدراسة
62	مجتمع الدراسة
63	عينة الدراسة
64	صدق وثبات أداة الدراسة
66	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

67	تصميم الاستبانة.....
68	تحكيم الاستبانة.....
70	تفسير المتوسطات الحسابية.....
71	إجراءات تطبيق الدراسة.....
72	خاتمة الفصل الثالث.....
73	الفصل الرابع.....
73	تحليل البيانات ومناقشة النتائج.....
74	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.....
79	تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بمحاور الدراسة.....
79	تحليل محور الحوكمة المالية.....
80	تحليل فقرات محور الحوكمة المالية.....
81	تحليل محور الأداء المالي.....
82	تحليل فقرات محور الأداء المالي.....
83	اختبار فرضيات الدراسة.....
86	مناقشة نتائج الدراسة.....
87	النتائج العامة والتوصيات.....
87	أولاً: النتائج العامة للدراسة.....
88	ثانياً: التوصيات.....
88	ثالثاً: مقترحات الدراسات المستقبلية.....
89	الخاتمة.....
90	قائمة المراجع.....
90	المراجع العربية.....
92	المراجع الأجنبية.....
94	الملاحق.....
95	استبانة الدراسة.....

قائمة الجداول :

رقم الصفحة	اسم الجدول
63	جدول (1-3): توزيع أفراد عينة الدراسة
64	جدول (2-3): مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة
65	جدول (3-3): معامل ثبات الاستبانة باستخدام Cronbach Alpha
67	جدول (4-3): الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة
69	جدول (5-3): نتائج الدراسة الاستطلاعية
71	جدول (6-3): معيار تفسير المتوسطات الحسابية
75	جدول (1-4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
76	جدول (2-4): توزيع أفراد العينة حسب العمر
77	جدول (3-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
78	جدول (4-4): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة
80	جدول (5-4): تحليل فقرات محور الحوكمة المالية
82	جدول (6-4): تحليل فقرات محور الأداء المالي
84	جدول (8-4): معامل الارتباط بين الحوكمة المالية والأداء المالي
85	جدول (9-4): نتائج تحليل الانحدار

فهرس الأشكال:

رقم الصفحة	اسم الشكل
21	شكل (1-1): نموذج الدراسة المقترح
32	شكل (1-2): مخطط مبادئ الحوكمة المالية
34	شكل (2-2): هيكل حوكمة الشركات
36	شكل (3-2): آليات الحوكمة المالية
38	شكل (4-2): مؤشرات قياس الأداء المالي
41	شكل (5-2): مؤشرات الأداء المالي
45	شكل (6-2): العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي
49	شكل (7-2): العلاقة بين الشفافية والإفصاح والرقابة المالية
75	شكل (1-4): التوزيع النسبي حسب الجنس
76	شكل (2-4): التوزيع النسبي حسب العمر
77	شكل (3-4): التوزيع النسبي حسب المؤهل العلمي
78	شكل (4-4): التوزيع النسبي حسب سنوات الخبرة
81	شكل (5-4): المتوسطات الحسابية لمحور الحوكمة المالية
83	شكل (6-4): المتوسطات الحسابية لمحور الأداء المالي

الفصل الأول

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات اقتصادية ومالية متسارعة أدت إلى تغيرات كبيرة في بيئة الأعمال، حيث أصبحت المؤسسات تعمل في ظل منافسة شديدة ومتغيرات اقتصادية مستمرة. وقد دفع ذلك المؤسسات إلى البحث عن أساليب إدارية ومالية حديثة تساعد على تحسين أدائها وتعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو. ويُعد الأداء المالي من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم مستوى نجاحها في تحقيق أهدافها، إذ يعكس قدرة المؤسسة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وتحقيق العوائد المناسبة.

ومع تزايد حجم الأنشطة الاقتصادية وتوسع المؤسسات في أعمالها، ظهرت الحاجة إلى وجود نظم رقابية وإدارية أكثر فاعلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية. ومن هنا برز مفهوم الحوكمة المالية باعتباره أحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة داخل المؤسسات. وتعمل الحوكمة المالية على تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة مثل الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسهم في تحقيق الانضباط المالي والإداري.

وقد أصبح تطبيق الحوكمة المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الفكر الإداري والمالي المعاصر، وذلك لما لها من دور مهم في تعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات وتحسين جودة القرارات المالية. كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يساعد المؤسسات على تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عرض المعلومات المالية، الأمر الذي يسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمستثمرين وأصحاب المصالح.

وتكمن أهمية الحوكمة المالية في قدرتها على الحد من الممارسات المالية غير السليمة داخل المؤسسات، حيث تعمل على تعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية وتدعيم مبدأ المساءلة بين مختلف المستويات الإدارية. كما تسهم في تحسين مستوى الإفصاح المالي وتوفير المعلومات الدقيقة التي تساعد الإدارة وأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المناسبة. ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، يعد الأداء المالي أحد أهم المعايير التي يمكن من خلالها تقييم مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية. فالمؤسسات التي تتمتع بأداء مالي جيد تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في السوق. ولذلك تسعى المؤسسات إلى تبني مجموعة من السياسات والآليات التي تساعد على تحسين مستوى أدائها المالي وتعزيز قدرتها التنافسية.

وفي هذا الإطار، تشير العديد من التوجهات الإدارية الحديثة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال تعزيز الشفافية المالية وتحسين كفاءة الإدارة المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية والتمويلية. كما أن وجود نظام حوكمة فعال يساعد المؤسسات على تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المرتبطة بها، الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المؤسسي والنمو المستدام.

كما أن الاهتمام بتطبيق الحوكمة المالية لم يعد مقتصرًا على المؤسسات الكبرى فقط، بل أصبح مطلبًا أساسيًا لمختلف المؤسسات التي تسعى إلى تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بدراسة العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي، وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي للمؤسسات.

وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مجموعة من أبعاد الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية وهيكل مجلس الإدارة، وبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية علمية تساعد المؤسسات على فهم أهمية الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد المؤسسات على تطوير أنظمتها المالية والرقابية وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، بما يسهم في تحسين أدائها المالي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في بيئة الأعمال المعاصرة

Introduction

Over the past decades, the world has witnessed rapid economic and financial developments that have led to significant changes in the business environment. Organizations now operate in highly competitive markets characterized by continuous economic fluctuations. This has driven institutions to seek modern managerial and financial approaches that enhance their performance and strengthen their ability to survive and grow. Financial performance is considered one of the most important indicators used by organizations to evaluate their success in achieving their objectives, as it reflects the organization's ability to efficiently manage its financial resources and generate appropriate returns.

With the expansion of economic activities and the growth of organizations, the need for more effective regulatory and administrative systems has emerged to ensure the optimal use of financial resources and to reduce risks associated with financial decisions. In this context, financial governance has emerged as a modern managerial concept aimed at enhancing transparency, accountability, and control within organizations. Financial governance regulates the relationships among various stakeholders, including top management, the board of directors, shareholders, and other interested parties, through a set of rules and procedures that promote financial and administrative discipline.

The application of financial governance has gained significant attention in contemporary administrative and financial thought due to its crucial role in improving financial management efficiency and enhancing the quality of financial decisions. Moreover, implementing financial governance principles helps organizations achieve greater transparency in financial reporting, which in turn strengthens trust between organizations and their investors and stakeholders.

The importance of financial governance lies in its ability to limit improper financial practices within organizations. It enhances both internal and external control mechanisms and reinforces accountability across different administrative levels. It also contributes to improving financial disclosure and providing accurate information that supports management and stakeholders in making appropriate decisions. Ultimately, this leads to improved financial performance and strengthens the organization's ability to achieve its strategic objectives.

On the other hand, financial performance is one of the most important criteria used to assess an organization's efficiency in utilizing its financial resources. Organizations with strong financial performance are better positioned to face economic challenges, achieve financial stability, and sustain their presence in the market., achieve financial stability, and sustain their presence in the market. Therefore, organizations strive to adopt policies and mechanisms that enhance their financial performance and strengthen their competitive advantage.

In this context, modern managerial approaches indicate that the implementation of financial governance principles can significantly improve organizational financial performance. This is

achieved through enhancing financial transparency, improving financial management efficiency, and reducing risks associated with investment and financing decisions. Furthermore, an effective governance system helps organizations balance the interests of various stakeholders, contributing to institutional stability and sustainable growth.

The importance of financial governance is not limited to large organizations; it has become a fundamental requirement for all types of institutions seeking to improve their financial performance and adapt to rapidly changing economic environments. Consequently, there has been growing interest in studying the relationship between financial governance and financial performance to determine the extent to which governance principles influence organizational financial efficiency.

Based on the importance of this topic, this study aims to analyze the impact of financial governance on the financial performance of organizations. It examines the relationship between key dimensions of financial governance—such as transparency, financial disclosure, financial control, and board structure—and the level of financial performance. The study also seeks to provide a scientific perspective that helps organizations understand the importance of financial governance and its role in enhancing financial performance and achieving financial stability.

It is expected that the findings of this study will contribute to providing recommendations that assist organizations in developing their financial and control systems and strengthening the implementation of financial governance principles, thereby improving financial performance and achieving strategic objectives in the contemporary business environment.

مشكلة الدراسة.

تواجه المؤسسات في الوقت الحاضر العديد من التحديات الاقتصادية والمالية التي تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمحافظة على استقرارها المالي. ومع ازدياد حدة المنافسة في الأسواق وتطور بيئة الأعمال، أصبحت المؤسسات مطالبة بتبني أساليب إدارية ومالية حديثة تساعد على تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على مواجهة التغيرات الاقتصادية المختلفة. ويعد الأداء المالي من أهم المؤشرات التي تعكس كفاءة المؤسسات في استخدام مواردها المالية وتحقيق العوائد المناسبة لأصحاب المصالح.

ورغم الأهمية الكبيرة للأداء المالي في نجاح المؤسسات واستمرارها، إلا أن العديد من المؤسسات قد تواجه مشكلات تتعلق بضعف كفاءة الإدارة المالية أو نقص الشفافية في عرض المعلومات المالية أو غياب نظم رقابية فعالة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية. وقد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى اتخاذ قرارات مالية غير سليمة أو سوء إدارة الموارد المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

وفي هذا السياق برز مفهوم الحوكمة المالية باعتباره أحد الأدوات الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات. إذ تسهم الحوكمة المالية في تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، من خلال وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن تحقيق الانضباط المالي والإداري.

كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يساعد المؤسسات على تحسين مستوى الإفصاح المالي وتوفير المعلومات المالية الدقيقة، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسة. ومن خلال ذلك يمكن للمؤسسات أن تحقق قدرًا أكبر من الاستقرار المالي وتزيد من قدرتها على تحقيق النمو والتوسع في أنشطتها المختلفة.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية في المؤسسات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مستوى تطبيق هذه المبادئ قد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، كما أن تأثير تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات قد يتباين تبعاً لعدد من العوامل مثل طبيعة المؤسسة وحجمها والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها. ولذلك أصبح من الضروري إجراء دراسات علمية تهدف إلى تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى تأثير تطبيق الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية وهيكل مجلس الإدارة، وبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات. حيث تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وذلك بهدف فهم طبيعة العلاقة بين أبعاد الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة المتمثلة في محاولة التعرف على أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تساعد في فهم طبيعة العلاقة بين الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي داخل المؤسسات.

ويتمثل التساؤل الرئيس للدراسة في الآتي:

ما أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وذلك على النحو الآتي:

1. ما المقصود بالحوكمة المالية وما أهم المبادئ التي تقوم عليها؟
2. ما المقصود بالأداء المالي وما أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياسه داخل المؤسسات؟
3. ما مدى تأثير الشفافية المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؟
4. ما مدى تأثير الإفصاح المالي في تعزيز كفاءة الأداء المالي للمؤسسات؟
5. ما مدى تأثير الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؟
6. ما مدى تأثير هيكل مجلس الإدارة في دعم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات؟
7. ما طبيعة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات؟
8. إلى أي مدى يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات؟

ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات تسعى الدراسة إلى تقديم تصور واضح حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، إضافة إلى تحديد أهم العوامل المرتبطة بتطبيق الحوكمة المالية والتي قد تؤثر في كفاءة الأداء المالي للمؤسسات

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في دراسة أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، حيث أصبح موضوع الحوكمة المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في الفكر الإداري والمالي المعاصر، نظرًا لما لها من دور مهم في تعزيز الشفافية المالية وتحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات. كما أن الأداء المالي يعد من أهم المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، الأمر الذي يجعل دراسة العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في مجال الإدارة والمالية.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، حيث تواجه المؤسسات العديد من التحديات التي تتطلب منها تبني أساليب إدارية ومالية حديثة تساعدها على تحسين مستوى أدائها المالي وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق. ومن بين هذه الأساليب تطبيق مبادئ الحوكمة المالية التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية.

كما أن الاهتمام بدراسة الحوكمة المالية أصبح ضرورة ملحة في ظل تزايد حالات الفساد المالي والإداري التي قد تواجه بعض المؤسسات، حيث تعمل الحوكمة المالية على تعزيز نظم الرقابة الداخلية والخارجية داخل المؤسسات، الأمر الذي يساهم في الحد من الممارسات غير السليمة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية. ومن خلال ذلك يمكن للمؤسسات تحقيق قدر أكبر من الكفاءة المالية والاستقرار الاقتصادي.

ومن جانب آخر، تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق هذه المبادئ ومستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما تساعد نتائج هذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير الأنظمة المالية والرقابية داخل المؤسسات وتحسين مستوى أدائها المالي.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين رئيسيين هما الأهمية العلمية والأهمية التطبيقية، ويمكن توضيحهما على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات، حيث تسعى الدراسة إلى تقديم إطار نظري يوضح مفهوم الحوكمة المالية وأهم مبادئها وأهدافها، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الأداء المالي وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه. كما تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، الأمر الذي يساهم في توسيع المعرفة العلمية في هذا المجال كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تسعى إلى الربط بين أحد المفاهيم الإدارية الحديثة وهو الحوكمة المالية وبين الأداء المالي للمؤسسات، وهو ما يساعد الباحثين والمهتمين في مجال الإدارة والمالية على فهم طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل هذه الدراسة مرجعاً علمياً للباحثين الذين يرغبون في إجراء دراسات مستقبلية تتناول موضوع الحوكمة المالية أو الأداء المالي في المؤسسات.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات المالية والإدارية داخل المؤسسات، حيث يمكن للمؤسسات الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تحسين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية وتعزيز نظم الرقابة المالية والإدارية داخلها. كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة صناع القرار في المؤسسات على فهم أهمية الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي كما تساهم هذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساعد المؤسسات على تعزيز مستوى الشفافية المالية وتحسين جودة الإفصاح المالي، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسات. ومن خلال ذلك يمكن للمؤسسات تحقيق الاستقرار المالي وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة الجهات التنظيمية والرقابية في تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في بيئة الأعمال.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين مجموعة من أبعاد الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما تسعى الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة المالية في تعزيز كفاءة الإدارة المالية وتحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي داخل المؤسسات، الأمر الذي يسهم في تحسين الأداء المالي وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات.

كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات، وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال في الوقت الحاضر، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بتبني أساليب إدارية ومالية حديثة تساعد على تحقيق الكفاءة المالية وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة.

وبشكل أكثر تحديداً، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. التعرف على مفهوم الحوكمة المالية وأهم مبادئها وأهدافها داخل المؤسسات.
2. توضيح مفهوم الأداء المالي وأهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الأداء المالي للمؤسسات.
3. دراسة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات.
4. تحليل تأثير الشفافية المالية على الأداء المالي للمؤسسات.
5. التعرف على مدى تأثير الإفصاح المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.
6. دراسة تأثير الرقابة المالية في تعزيز كفاءة الأداء المالي للمؤسسات.
7. تحليل دور هيكل مجلس الإدارة في دعم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات.
8. توضيح مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات.
9. التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة المالية في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسات.
10. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظم الحوكمة المالية داخل المؤسسات بما يساعد على تحسين أدائها المالي.

ومن خلال تحقيق هذه الأهداف تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية علمية وعملية حول أهمية الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز المعرفة العلمية المتعلقة بموضوع الحوكمة المالية في مجال الإدارة والمالية.

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وانطلاقاً من الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة التي سيتم اختبارها إحصائياً، وذلك بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات.

وتقوم فرضيات هذه الدراسة على افتراض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث تسعى الدراسة إلى اختبار مدى تأثير عدد من أبعاد الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي.

وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يأتي:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية المالية والأداء المالي للمؤسسات.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المالي والأداء المالي للمؤسسات.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية والأداء المالي للمؤسسات.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل مجلس الإدارة والأداء المالي للمؤسسات.

ومن خلال اختبار هذه الفرضيات تسعى الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة.

نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على متغيرين رئيسيين، هما المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث يتمثل المتغير المستقل في الحوكمة المالية، بينما يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي للمؤسسات.

المتغير المستقل

الحوكمة المالية

وتتكون من الأبعاد الآتية:

- الشفافية المالية
- الإفصاح المالي
- الرقابة المالية
- هيكل مجلس الإدارة

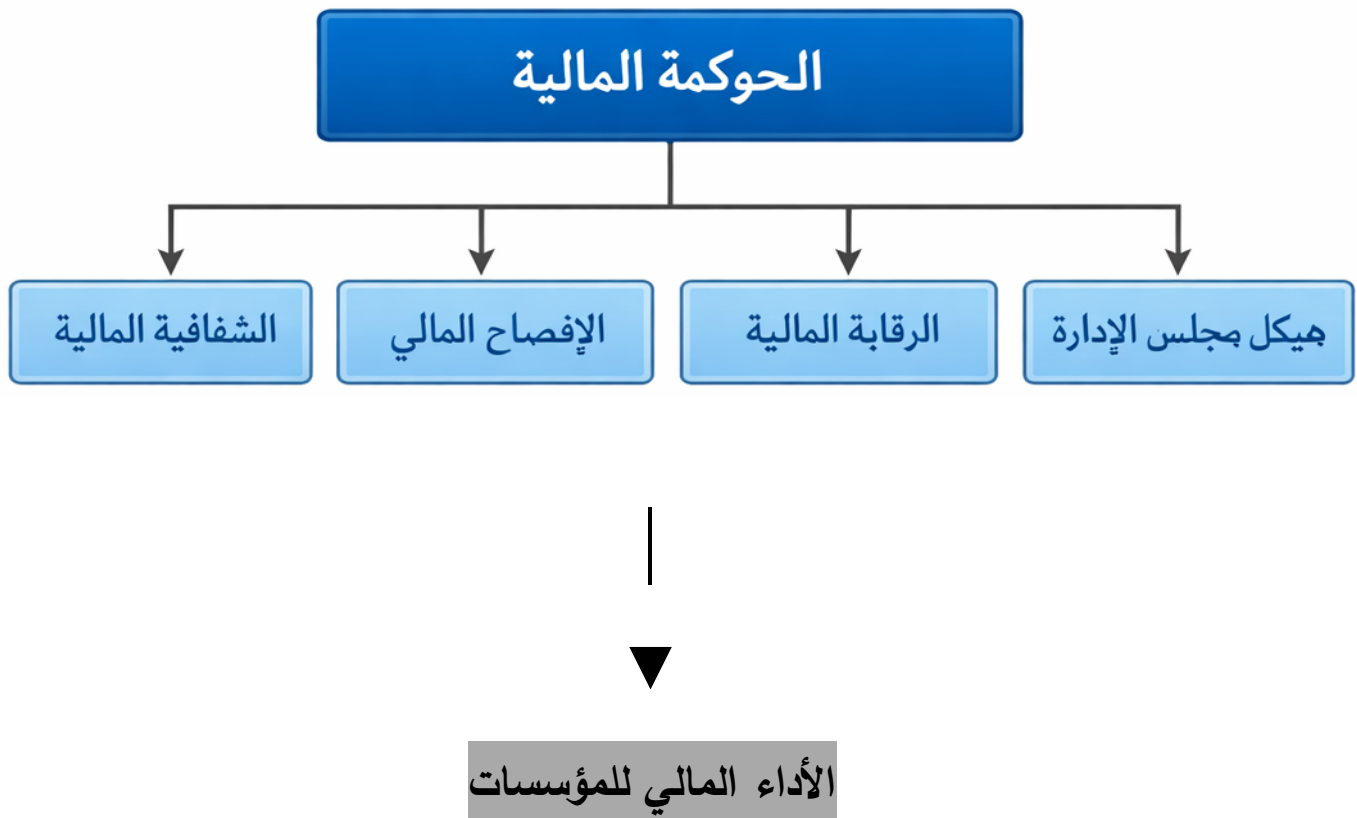
المتغير التابع

الأداء المالي للمؤسسات

ويتم قياسه من خلال عدد من المؤشرات المالية التي تعكس مستوى كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

شكل نموذج الدراسة

يمكن تمثيل نموذج الدراسة على النحو الآتي:



شكل (1-1): نموذج الدراسة المقترح الذي يوضح العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات

حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بعدد من الحدود التي توضح الإطار الذي أجريت في نطاقه الدراسة، وذلك من حيث المجال الموضوعي والمكاني والزمني والبشري، ويمكن توضيح هذه الحدود على النحو الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في التركيز على تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، حيث تقتصر الدراسة على مجموعة من أبعاد الحوكمة المالية التي يُعتقد أنها تؤثر في مستوى الأداء المالي للمؤسسات، مثل الشفافية المالية والإفصاح المالي والرقابة المالية وهيكل مجلس الإدارة. كما تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين هذه الأبعاد وبين الأداء المالي للمؤسسات.

ثانياً: الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تطبيقها على المؤسسات العاملة في نطاق مجتمع الدراسة، حيث يتم جمع البيانات من العاملين في المؤسسات محل الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية وتأثيرها في الأداء المالي للمؤسسات.

ثالثاً: الحدود الزمنية

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الزمنية التي تم خلالها إجراء الدراسة وجمع البيانات اللازمة لها، حيث تم تطبيق الدراسة خلال العام الأكاديمي الحالي، وذلك بهدف تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات في هذه الفترة.

رابعاً: الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية للدراسة في الأفراد الذين يشكلون مجتمع الدراسة، حيث تشمل الدراسة مجموعة من العاملين في المؤسسات محل الدراسة، وخاصة العاملين في المجالات المالية والإدارية، نظراً لارتباط طبيعة عملهم بموضوع الحوكمة المالية والأداء المالي داخل المؤسسات.

مصطلحات الدراسة

يتضمن هذا الجزء مجموعة من المصطلحات الأساسية التي تم استخدامها في هذه الدراسة، وذلك بهدف توضيح المقصود بها في سياق البحث الحالي.

الحوكمة المالية

يقصد بالحوكمة المالية في هذه الدراسة مجموعة القواعد والآليات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم إدارة الموارد المالية داخل المؤسسات، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة المالية، بما يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

الأداء المالي

يقصد بالأداء المالي في هذه الدراسة قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، ويقاس من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس مستوى الربحية والكفاءة المالية والاستقرار المالي للمؤسسة.

الشفافية المالية

يقصد بالشفافية المالية مدى وضوح المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة لأصحاب المصالح، بحيث تكون هذه المعلومات دقيقة وواضحة ومتاحة في الوقت المناسب، بما يساعد على تعزيز الثقة بين المؤسسة والمستثمرين.

الإفصاح المالي

يقصد بالإفصاح المالي عملية تقديم المعلومات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها بطريقة واضحة ومنظمة، بما يساعد المستخدمين المختلفين للمعلومات المالية على فهم الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

الرقابة المالية

يقصد بالرقابة المالية مجموعة الإجراءات والأنظمة التي تهدف إلى متابعة العمليات المالية داخل المؤسسة والتأكد من سلامتها وصحتها، وذلك لضمان الالتزام بالسياسات المالية المعتمدة وتقليل الأخطاء أو التجاوزات المالية.

هيكل مجلس الإدارة

يقصد به التنظيم الإداري لمجلس الإدارة داخل المؤسسة، بما يشمل عدد أعضاء المجلس وتوزيع المسؤوليات بينهم، ودورهم في الإشراف على الإدارة التنفيذية واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

يعتمد هذا البحث في إطاره النظري على مجموعة من النظريات العلمية التي تناولت العلاقة بين الحوكمة المالية وإدارة المؤسسات وتحسين الأداء المالي. وتعد الحوكمة المالية من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري والمالي، حيث تهدف إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة مثل الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والآليات التي تسهم في تحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز الرقابة المالية.

وتستند هذه الدراسة بصورة أساسية إلى نظرية الوكالة التي تعد من أهم النظريات المستخدمة في تفسير مفهوم الحوكمة داخل المؤسسات. وتقوم هذه النظرية على وجود علاقة بين المالكين أو المساهمين من جهة، والإدارة التنفيذية التي تدير المؤسسة من جهة أخرى، حيث قد تنشأ في بعض الحالات تعارض في المصالح بين الطرفين. ولذلك ظهرت الحاجة إلى وجود آليات رقابية فعالة تضمن قيام الإدارة باتخاذ القرارات التي تحقق مصلحة المؤسسة والمساهمين، وهو ما تسعى الحوكمة المالية إلى تحقيقه من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح المالي وتقوية نظم الرقابة داخل المؤسسات كما تستند الدراسة أيضًا إلى نظرية أصحاب المصالح التي تؤكد أن المؤسسة لا تعمل فقط من أجل تحقيق مصالح المساهمين، بل يجب أن تراعي مصالح جميع الأطراف المرتبطة بها مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع. ومن هذا المنطلق تسهم الحوكمة المالية في تحقيق التوازن بين مصالح هذه الأطراف المختلفة من خلال توفير المعلومات المالية الدقيقة وتعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح.

و تعتمد الدراسة على نظرية الإشراف أو الحوكمة الرشيدة التي تؤكد أهمية وجود نظام إداري ورقابي فعال داخل المؤسسات يضمن حسن إدارة الموارد المالية وتحقيق الكفاءة في استخدام هذه الموارد. وتؤكد هذه النظرية أن وجود نظم رقابية قوية ومجلس إدارة فعال يسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وتقليل المخاطر المالية والإدارية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

يعد الإطار النظري من الأجزاء الأساسية في الدراسات العلمية، حيث يهدف إلى عرض الخلفية العلمية والمفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم والنظريات التي تناولها الباحثون في الأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث. كما يسهم الإطار النظري في توضيح الأسس الفكرية التي يقوم عليها البحث، ويساعد على فهم طبيعة المتغيرات التي تتناولها الدراسة والعلاقة القائمة بينها، الأمر الذي يساعد في تفسير النتائج التي قد يتم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية وتكتسب دراسة الحوكمة المالية أهمية متزايدة في الفكر الإداري والمالي المعاصر، حيث أصبحت المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية تواجه العديد من التحديات التي تتطلب منها تبني أساليب إدارية ومالية حديثة تساعد على تحسين كفاءة أدائها وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. ويعد تطبيق مبادئ الحوكمة المالية من أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق ذلك، نظرًا لدورها المهم في تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات وتنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف المرتبطة بها كما أن الأداء المالي يمثل أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة المؤسسات في إدارة مواردها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية. فالمؤسسات التي تتمتع بأداء مالي جيد تكون أكثر قدرة على الاستمرار في السوق ومواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة. ولذلك فإن دراسة العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات تعد من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام كبير في الدراسات الإدارية والمالية.

ولذلك يسعى هذا الفصل إلى تقديم عرض نظري شامل للمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث يتم تناول الحوكمة المالية من حيث مفهومها وأهميتها وأهدافها ومبادئها، بالإضافة إلى استعراض مفهوم الأداء المالي وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه داخل المؤسسات. كما يتناول الفصل عددًا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة المالية وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسات، وذلك بهدف التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والاستفادة منها في بناء الإطار العلمي للدراسة الحالية

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى عدد من المحاور الرئيسية، حيث يتناول المحور الأول الحوكمة المالية من حيث مفهومها ونشأتها وأهميتها وأهدافها ومبادئها، بينما يتناول المحور الثاني الأداء المالي للمؤسسات وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، في حين يركز المحور الثالث على تحليل العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات. كما يتضمن الفصل عرضًا للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وتحليلها، بهدف تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها ومن خلال هذا العرض النظري تسعى الدراسة إلى بناء إطار علمي متكامل يساعد في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما يمهد الطريق لإجراء الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث

المحور الأول

الحوكمة المالية

تمهيد

تعد الحوكمة المالية من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في الفكر الإداري والمالي خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها بيئة الأعمال في مختلف دول العالم. فقد أدى التوسع في نشاط المؤسسات وزيادة حجم الاستثمارات إلى ضرورة وجود نظم رقابية وإدارية فعالة تساعد على تنظيم إدارة الموارد المالية داخل المؤسسات وتعزيز من كفاءة الأداء المالي. ولذلك أصبحت الحوكمة المالية إحدى الأدوات الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تطبيقها بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين كفاءة الإدارة المالية (الجارحي، 2010).

كما تسهم الحوكمة المالية في تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، حيث تهدف إلى وضع مجموعة من القواعد والآليات التي تضمن إدارة الموارد المالية بطريقة تحقق مصلحة المؤسسة وتعزز من استقرارها المالي (بدوي، 2017). ومن خلال هذه الآليات يمكن للمؤسسات تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عرض المعلومات المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

وقد ازدادت أهمية الحوكمة المالية بشكل كبير بعد ظهور عدد من الأزمات المالية التي كشفت عن وجود ضعف في نظم الرقابة داخل بعض المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز نظم الرقابة المالية والإدارية داخل المؤسسات (الدوسري، 2020). كما أن تطبيق آليات الحوكمة يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل الممارسات المالية غير السليمة.

ومن ناحية أخرى، تشير العديد من الدراسات إلى أن تطبيق الحوكمة المالية يسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساعد على تعزيز كفاءة الإدارة المالية وتحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية داخل المؤسسات (الشكري، 2021). كما يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتحسين مستوى الإفصاح المالي، الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة.

كما أن الحوكمة المالية تمثل إطارًا متكاملًا من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية داخل المؤسسات، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير نظم الرقابة المالية. وقد أكدت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة المالية بشكل فعال تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ (القحطاني، 2022).

وفي هذا الإطار، أصبح تطبيق الحوكمة المالية من الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الإدارية والمالية، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى تبني مبادئ الحوكمة المالية بهدف تحسين مستوى أدائها المالي وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام (جنقر، 2023).

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا المحور إلى تناول مفهوم الحوكمة المالية وبيان نشأتها وأهميتها وأهدافها، إضافة إلى توضيح المبادئ التي تقوم عليها داخل المؤسسات، وذلك بهدف تقديم إطار نظري يساعد في فهم دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات

أولاً: مفهوم الحوكمة المالية

يعد مفهوم الحوكمة المالية من المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الإدارية والمالية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتبط ظهوره بالحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية. وقد برز هذا المفهوم بشكل واضح نتيجة للتطورات الاقتصادية والتوسع في نشاط المؤسسات وزيادة حجم الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود نظم رقابية وإدارية فعالة تساعد على تنظيم إدارة المؤسسات وتعزيز استقرارها المالي.

ويشير مفهوم الحوكمة المالية إلى مجموعة من القواعد والآليات والإجراءات التي يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح. وتهدف هذه القواعد إلى ضمان إدارة الموارد المالية للمؤسسة بطريقة تحقق الكفاءة والشفافية وتعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسة (الجارحي، 2010).

كما عرفت الحوكمة المالية بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه المؤسسات والرقابة على أدائها المالي والإداري، حيث يحدد هذا النظام المسؤوليات والحقوق بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة. ويساعد هذا النظام في وضع مجموعة من القواعد التي تنظم عملية اتخاذ القرارات المالية والإدارية بما يضمن تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح (بدوي، 2017).

ومن ناحية أخرى، تسهم الحوكمة المالية في تعزيز نظم الرقابة داخل المؤسسات، حيث تساعد في تقليل المخاطر المالية وتحسين جودة التقارير المالية، إضافة إلى تعزيز مبدأ الإفصاح المالي الذي يعد من أهم العناصر التي تقوم عليها الحوكمة المالية. ويؤدي ذلك إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة التي تساعد المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة (الدوسري، 2020).

كما أن تطبيق الحوكمة المالية يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات، حيث يساعد في تنظيم عملية اتخاذ القرارات المالية وتعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية داخل المؤسسات. ومن خلال ذلك يمكن للمؤسسات تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في استخدام مواردها المالية وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل (الشكري، 2021).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة المالية تتمتع بمستويات أعلى من الشفافية والرقابة المالية مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ. كما أن تطبيق الحوكمة المالية يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسات، الأمر الذي يسهم في زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي (القحطاني، 2022).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الحوكمة المالية تمثل إطارًا متكاملًا من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم إدارة الموارد المالية داخل المؤسسات وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة المالية، بما يسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وتحقيق الاستقرار المالي.

ثانيًا: نشأة الحوكمة المالية وتطورها

يرتبط ظهور مفهوم الحوكمة المالية بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة، حيث أدت زيادة حجم المؤسسات وتعقد أنشطتها الاقتصادية إلى الحاجة إلى وجود نظم رقابية وإدارية أكثر كفاءة تساعد في تنظيم إدارة المؤسسات وتعزيز الشفافية المالية داخلها. وقد بدأ الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الدول المتقدمة نتيجة لعدد من الأزمات المالية التي كشفت عن وجود ضعف في نظم الرقابة داخل بعض المؤسسات، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى تبني مبادئ الحوكمة من أجل تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة إدارة المؤسسات.

وقد تطور مفهوم الحوكمة المالية بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، حيث بدأ الاهتمام به في البداية في مجال حوكمة الشركات، ثم توسع لاحقاً ليشمل مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية. وقد ساهمت العديد من الهيئات الدولية والمنظمات الاقتصادية في وضع مبادئ وقواعد عامة للحوكمة تهدف إلى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات.

كما ارتبط تطور مفهوم الحوكمة المالية بزيادة الاهتمام بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح، حيث أصبح من الضروري وجود إطار تنظيمي يضمن تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. وقد أدى ذلك إلى تطوير مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية وتحسين نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات.

وفي السنوات الأخيرة أصبح مفهوم الحوكمة المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيات الإدارية والاقتصادية، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية بهدف تحسين مستوى أدائها المالي وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة. كما أن تطبيق الحوكمة يساهم في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الثقة بين المؤسسات والمستثمرين، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الاستقرار المالي للمؤسسات (الشكري، 2021) كما تشير بعض الدراسات إلى أن الاهتمام بالحوكمة المالية لم يعد يقتصر على المؤسسات الكبرى فقط، بل أصبح يشمل مختلف المؤسسات التي تسعى إلى تحسين كفاءة إدارتها المالية وتعزيز نظم الرقابة داخلها. وقد أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام بدراسة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المالي (القحطاني، 2022).

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن مفهوم الحوكمة المالية قد تطور بشكل كبير نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتطورات التي شهدتها بيئة الأعمال، حيث أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة المالية أحد المتطلبات الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها من أجل تعزيز كفاءة الإدارة المالية وتحقيق الاستقرار المالي.

ثالثاً: أهمية الحوكمة المالية

تكتسب الحوكمة المالية أهمية كبيرة في المؤسسات المعاصرة، وذلك نتيجة للدور الذي تؤديه في تنظيم إدارة المؤسسات وتعزيز كفاءة الأداء المالي. فقد أصبحت المؤسسات في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة مطالبة بتبني أساليب إدارية ومالية حديثة تساعد على تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وتحقيق الاستقرار المالي. وتعد الحوكمة المالية من أهم الأدوات التي تساعد المؤسسات على تحقيق ذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.

وتكمن أهمية الحوكمة المالية في قدرتها على تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، مثل الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، حيث تساعد الحوكمة على تحديد المسؤوليات والحقوق بين هذه الأطراف بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين مصالحهم المختلفة. ويسهم ذلك في تحسين كفاءة الإدارة المالية وتقليل فرص حدوث تعارض في المصالح داخل المؤسسات (الجارجي، 2010).

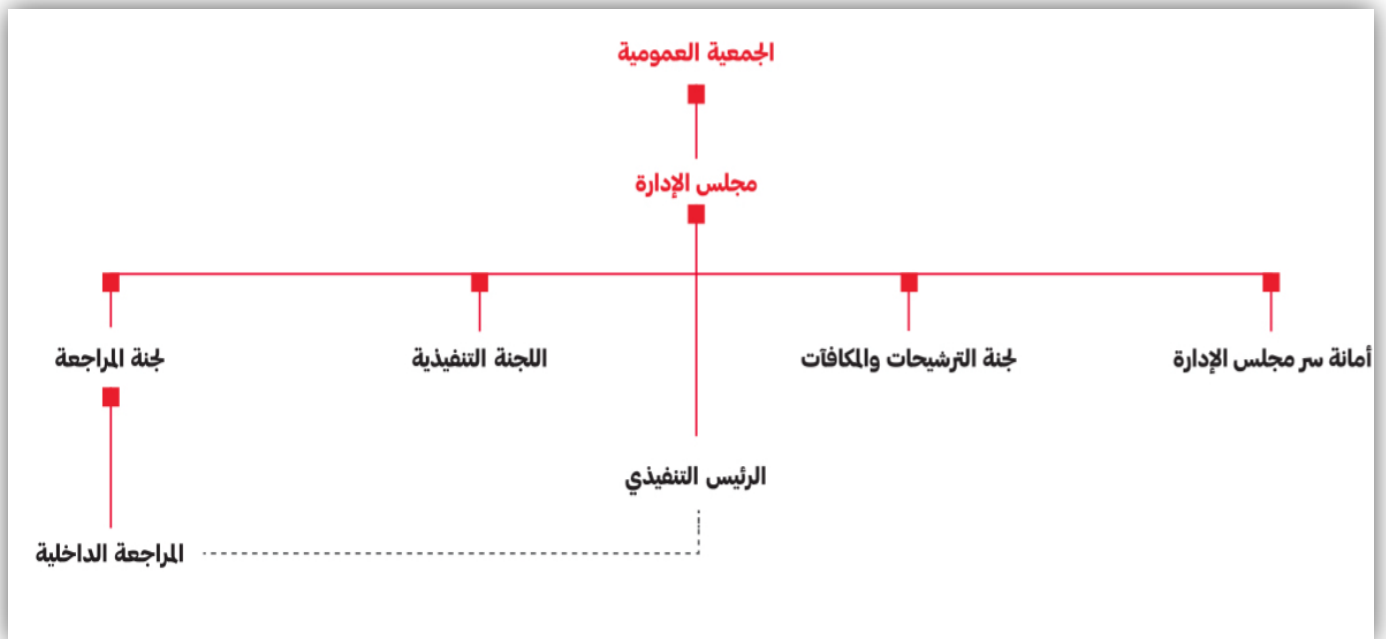
كما تسهم الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات، حيث تساعد على توفير المعلومات المالية الدقيقة والواضحة التي تمكن المستثمرين وأصحاب المصالح من تقييم الأداء المالي للمؤسسة. ويعد الإفصاح المالي أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة المالية، حيث يساعد على تعزيز الثقة بين المؤسسات والمستثمرين ويزيد من قدرة المؤسسات على جذب الاستثمارات (بدوي، 2017).

ومن ناحية أخرى، تؤدي الحوكمة المالية دوراً مهماً في تعزيز نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات، حيث تساعد على تطوير نظم الرقابة الداخلية والخارجية التي تهدف إلى متابعة العمليات المالية والتأكد من سلامتها والتزامها بالسياسات المالية المعتمدة. ويسهم ذلك في الحد من الأخطاء المالية والممارسات غير السليمة التي قد تؤثر في الأداء المالي للمؤسسات (الدوسري، 2020).

كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يسهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات، حيث تساعد الحوكمة على توفير المعلومات المالية الدقيقة التي يعتمد عليها صناع القرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية. ويساعد ذلك المؤسسات على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتحسين مستوى أدائها المالي (الشكري، 2021).

إضافة إلى ذلك، تسهم الحوكمة المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة. حيث تساعد المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة المالية على تحقيق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ، الأمر الذي يسهم في تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة (القحطاني، 2022).

ولذلك يمكن القول إن الحوكمة المالية تمثل عنصراً أساسياً في نجاح المؤسسات وتحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث تسهم في تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى دعم عملية اتخاذ القرارات المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية.



شكل (2-2): هيكل حوكمة الشركات الذي يوضح العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح

رابعاً: أهداف الحوكمة المالية

تهدف الحوكمة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في تعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات وتحسين مستوى الشفافية والرقابة المالية. ويمكن توضيح أهم أهداف الحوكمة المالية فيما يأتي:

1- تعزيز الشفافية المالية

يعد تعزيز الشفافية المالية من أهم الأهداف التي تسعى الحوكمة المالية إلى تحقيقها، حيث تهدف الحوكمة إلى توفير معلومات مالية دقيقة وواضحة حول الأنشطة المالية للمؤسسة. ويساعد ذلك المستثمرين وأصحاب المصالح على فهم الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها المالي بطريقة موضوعية. كما أن الشفافية المالية تسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة والمستثمرين، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي (بدوي، 2017).

2- تعزيز المساءلة والمحاسبة

تسعى الحوكمة المالية إلى تعزيز مبدأ المساءلة داخل المؤسسات، حيث يتم تحديد المسؤوليات والمهام بشكل واضح بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويسهم ذلك في ضمان تحمل كل طرف لمسؤولياته تجاه القرارات المالية والإدارية التي يتم اتخاذها داخل المؤسسة، مما يساعد في الحد من الممارسات المالية غير السليمة وتحسين كفاءة الإدارة المالية.

3- تحسين كفاءة الإدارة المالية

تهدف الحوكمة المالية إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية داخل المؤسسات من خلال تطوير نظم الرقابة المالية وتعزيز عملية اتخاذ القرارات المالية. ويساعد ذلك المؤسسات على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، إضافة إلى تحسين مستوى الأداء المالي وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية (الجارحي، 2010).

4- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

من الأهداف المهمة للحوكمة المالية حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح داخل المؤسسة، حيث تسهم الحوكمة في تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة وضمان تحقيق التوازن بين مصالحهم المختلفة. كما تساعد الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسة وتشجيعهم على الاستثمار فيها.

5- تعزيز نظم الرقابة المالية

تهدف الحوكمة المالية إلى تطوير نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات من خلال تعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية. ويساعد ذلك في متابعة العمليات المالية والتأكد من سلامتها والتزامها بالسياسات المالية المعتمدة، الأمر الذي يسهم في تقليل الأخطاء المالية والحد من حالات الفساد المالي داخل المؤسسات (الدوسري، 2020).

6- تحسين الأداء المالي للمؤسسات

يعد تحسين الأداء المالي من الأهداف الأساسية لتطبيق الحوكمة المالية، حيث تساعد الحوكمة المؤسسات على إدارة مواردها المالية بكفاءة وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يسهم في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات وتعزيز قدرتها على تحقيق النمو والاستقرار المالي (الشكري، 2021).

عناصر تطبيق نظام الحوكمة في الشركات



شكل (2-1): مخطط يوضح مبادئ الحوكمة المالية الأساسية مثل الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية داخل المؤسسات

خامسًا: مبادئ الحوكمة المالية

تقوم الحوكمة المالية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تنظيم إدارة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة داخلها. وقد أصبحت هذه المبادئ تمثل إطارًا مهمًا يساعد المؤسسات على تحقيق الكفاءة في إدارة مواردها المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. ويمكن توضيح أهم مبادئ الحوكمة المالية فيما يأتي:

1- مبدأ الشفافية

يعد مبدأ الشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة المالية، حيث يشير إلى ضرورة توفير المعلومات المالية بشكل واضح ودقيق لجميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. ويساعد ذلك المستثمرين وأصحاب المصالح على فهم الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة. كما أن الشفافية المالية تسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة والمستثمرين، وتحد من احتمالات حدوث الممارسات المالية غير السليمة داخل المؤسسات (بدوي، 2017).

2- مبدأ الإفصاح المالي

يقصد بالإفصاح المالي قيام المؤسسة بتقديم المعلومات المالية المتعلقة بنشاطها ونتائج أعمالها بطريقة واضحة ومنظمة، بحيث تكون هذه المعلومات متاحة لجميع الأطراف المعنية. ويساعد الإفصاح المالي في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات، كما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية ويزيد من قدرة المستثمرين على تقييم الأداء المالي للمؤسسة (الدوسري، 2020).

3- مبدأ المساءلة

يشير مبدأ المساءلة إلى ضرورة خضوع الإدارة التنفيذية داخل المؤسسة للمحاسبة عن القرارات التي تتخذها، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية. ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تساعد على تعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات، حيث يسهم في الحد من إساءة استخدام السلطة ويضمن التزام الإدارة بتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

4- مبدأ العدالة

يقصد بمبدأ العدالة تحقيق المساواة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح داخل المؤسسة، بحيث يتم التعامل معهم بطريقة عادلة دون تمييز. ويساعد هذا المبدأ في تعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسات ويشجعهم على الاستثمار فيها، كما يسهم في تعزيز استقرار المؤسسات على المدى الطويل (الجاري، 2010).

5- مبدأ المسؤولية

يشير مبدأ المسؤولية إلى التزام الإدارة ومجلس الإدارة بتحمل المسؤولية تجاه القرارات المالية والإدارية التي يتم اتخاذها داخل المؤسسة. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان إدارة الموارد المالية بطريقة تحقق مصلحة المؤسسة وتعزز من كفاءة أدائها المالي.

6- مبدأ الرقابة

يعد مبدأ الرقابة من المبادئ المهمة في الحوكمة المالية، حيث يشير إلى ضرورة وجود نظم رقابية فعالة داخل المؤسسة تساعد على متابعة العمليات المالية والتأكد من التزامها بالسياسات المالية المعتمدة. وتسهم الرقابة المالية في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات (الشكري، 2021).



شكل (2-3): يوضح أهم آليات الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية ودور مجلس الإدارة.

المحور الثاني

الأداء المالي للمؤسسات

تمهيد

يعد الأداء المالي من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، حيث يعكس قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة وتحقيق العوائد المناسبة. وقد أصبح الاهتمام بقياس الأداء المالي من الموضوعات المهمة في مجال الإدارة والمالية، وذلك لما له من دور كبير في مساعدة المؤسسات على تقييم أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف في أنشطتها المختلفة.

ويشير الأداء المالي إلى النتائج المالية التي تحققها المؤسسة نتيجة لممارستها لأنشطتها الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم قياس هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس مستوى الربحية والسيولة والكفاءة المالية داخل المؤسسة. وتساعد هذه المؤشرات الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة التي تهدف إلى تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة كما أن الأداء المالي يمثل أداة مهمة تساعد الإدارة على تقييم كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، حيث يساهم تحليل الأداء المالي في تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرار في ممارسة أنشطتها الاقتصادية. كما يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة وتحقيق النمو المستدام.

ومن ناحية أخرى، تساهم دراسة الأداء المالي في تعزيز قدرة المؤسسات على اتخاذ القرارات المالية المناسبة، حيث تساعد المعلومات المالية المستخلصة من تحليل الأداء المالي في توجيه القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية. كما أن تحليل الأداء المالي يساعد في تحديد مدى كفاءة السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة ومدى تأثيرها في تحقيق أهدافها الاقتصادية (الجارحي، 2010).

كما تشير العديد من الدراسات إلى أن تحسين الأداء المالي للمؤسسات يعتمد على مجموعة من العوامل المختلفة، من بينها كفاءة الإدارة المالية، وفعالية نظم الرقابة المالية، إضافة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات. حيث يساهم تطبيق الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية المالية وتحسين جودة التقارير المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى الأداء المالي للمؤسسات (الشكري، 2021).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الأداء المالي يمثل أحد المؤشرات الأساسية التي تساعد المؤسسات على تقييم مستوى نجاحها في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية. كما أن تحليل الأداء المالي يساهم في توفير المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.

ولذلك يسعى هذا المحور إلى تناول مفهوم الأداء المالي وأهميته، إضافة إلى استعراض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي داخل المؤسسات، وذلك بهدف توضيح الإطار النظري المرتبط بمتغير الأداء المالي في هذه الدراسة.



شكل (2-4): مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسات مثل الربحية والسيولة والكفاءة المالية

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي من المفاهيم الأساسية في مجال الإدارة المالية، حيث يمثل المؤشر الذي يعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية. ويشير الأداء المالي إلى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة لتحقيق الأرباح وتعزيز استقرارها المالي على المدى الطويل. كما يعكس الأداء المالي النتائج التي تحقّقها المؤسسة نتيجة لممارستها لأنشطتها المختلفة خلال فترة زمنية محددة.

ويعتمد تقييم الأداء المالي للمؤسسات على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة، مثل الربحية والسيولة والكفاءة المالية. وتساعد هذه المؤشرات الإدارة في تحديد مدى نجاح السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة، إضافة إلى قدرتها على تحقيق العوائد المناسبة للمستثمرين وأصحاب المصالح.

كما يمكن تعريف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها، وذلك من خلال إدارة الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بطريقة فعالة تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية. ويساعد تحليل الأداء المالي الإدارة على تقييم مدى كفاءة استخدام الموارد المالية واتخاذ القرارات المناسبة التي تهدف إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة ويسهم تحليل الأداء المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة، حيث يساعد الإدارة على التعرف على الجوانب التي تحتاج إلى تطوير أو تحسين. كما يساعد تحليل الأداء المالي في تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل (الجارحي، 2010).

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الأداء المالي يمثل أداة مهمة تساعد الإدارة على تقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، حيث يوفر تحليل الأداء المالي معلومات مهمة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية (الشكري، 2021).

ولذا يمكن القول إن الأداء المالي يمثل أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات، حيث يساعد في تقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وتعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو في بيئة الأعمال المعاصرة.

ثالثاً: مؤشرات قياس الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي للمؤسسات على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية. وتعد هذه المؤشرات من الأدوات المهمة التي تستخدمها الإدارة والمستثمرون وأصحاب المصالح في تقييم كفاءة الأداء المالي للمؤسسات. كما تساعد هذه المؤشرات في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة (الجارحي، 2010).

وتتنوع مؤشرات قياس الأداء المالي تبعاً لطبيعة نشاط المؤسسة وأهدافها، إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم بشكل واسع في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، ويمكن توضيح أهم هذه المؤشرات فيما يأتي:

1- مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها المختلفة. وتشمل مؤشرات الربحية مجموعة من المقاييس المالية مثل صافي الربح، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية لتحقيق الأرباح.

2- مؤشرات السيولة

تشير مؤشرات السيولة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. وتعد السيولة من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى الاستقرار المالي للمؤسسة، حيث تساعد هذه المؤشرات في تقييم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية في الوقت المناسب دون التعرض لمشكلات مالية.

3- مؤشرات الكفاءة المالية

تعكس مؤشرات الكفاءة المالية مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بطريقة فعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية. وتشمل هذه المؤشرات مجموعة من المقاييس المالية التي تساعد في تقييم كفاءة استخدام الأصول وإدارة الموارد المالية داخل المؤسسة.

4- مؤشرات النمو المالي

تشير مؤشرات النمو المالي إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق النمو في أنشطتها الاقتصادية وزيادة إيراداتها وأرباحها مع مرور الوقت. ويعد النمو المالي من المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة المؤسسة على التوسع في أنشطتها الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل (الشكري، 2021).

5- مؤشرات الاستقرار المالي

تعكس مؤشرات الاستقرار المالي مدى قدرة المؤسسة على المحافظة على توازنها المالي والوفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل. كما تساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاستقرار المالي.



شكل (2-5): مخطط يوضح أهم مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

رابعًا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للمؤسسات بعدد من العوامل المختلفة التي قد تسهم في تحسين مستوى الأداء المالي أو تؤثر عليه بشكل سلبي. وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية ترتبط بإدارة المؤسسة وسياساتها المالية، وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة. ويساعد فهم هذه العوامل الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة التي تهدف إلى تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.

ويمكن توضيح أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للمؤسسات فيما يأتي:

1- كفاءة الإدارة المالية

تعد كفاءة الإدارة المالية من أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للمؤسسات، حيث تسهم الإدارة المالية الفعالة في تنظيم استخدام الموارد المالية واتخاذ القرارات المالية المناسبة. كما تساعد الإدارة المالية في تحديد أفضل البدائل الاستثمارية والتمويلية التي تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة المالية.

2- نظم الرقابة المالية

تلعب نظم الرقابة المالية دورًا مهمًا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تساعد هذه النظم في متابعة العمليات المالية والتأكد من التزامها بالسياسات المالية المعتمدة داخل المؤسسة. كما تسهم الرقابة المالية في الحد من الأخطاء المالية والممارسات غير السليمة التي قد تؤثر في الأداء المالي للمؤسسات (الدوسري، 2020).

3- حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها

يؤثر حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي في مستوى الأداء المالي الذي يمكن أن تحققه المؤسسة. فالمؤسسات الكبيرة غالبًا ما تمتلك موارد مالية وإدارية أكبر تمكنها من تحقيق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة. كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة قد تؤثر في مستوى المخاطر المالية التي تواجهها.

4- البيئة الاقتصادية

تؤثر الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة في مستوى الأداء المالي لها، حيث قد تؤدي التغيرات الاقتصادية مثل التضخم أو الركود الاقتصادي إلى التأثير في قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح أو الحفاظ على استقرارها المالي. ولذلك يجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات الاقتصادية المختلفة من أجل المحافظة على مستوى جيد من الأداء المالي.

5- تطبيق مبادئ الحوكمة المالية

يعد تطبيق الحوكمة المالية من العوامل المهمة التي تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تساعد الحوكمة في تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات. كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للمؤسسات (الشكري، 2021).

المحور الثالث

العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي

تمهيد

حظيت العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي باهتمام متزايد في الدراسات الإدارية والمالية خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة في تحسين كفاءة الإدارة المالية وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات. فقد أدى التوسع في نشاط المؤسسات وزيادة حجم الاستثمارات إلى ضرورة وجود نظم رقابية وإدارية فعالة تساعد على تنظيم إدارة الموارد المالية وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات.

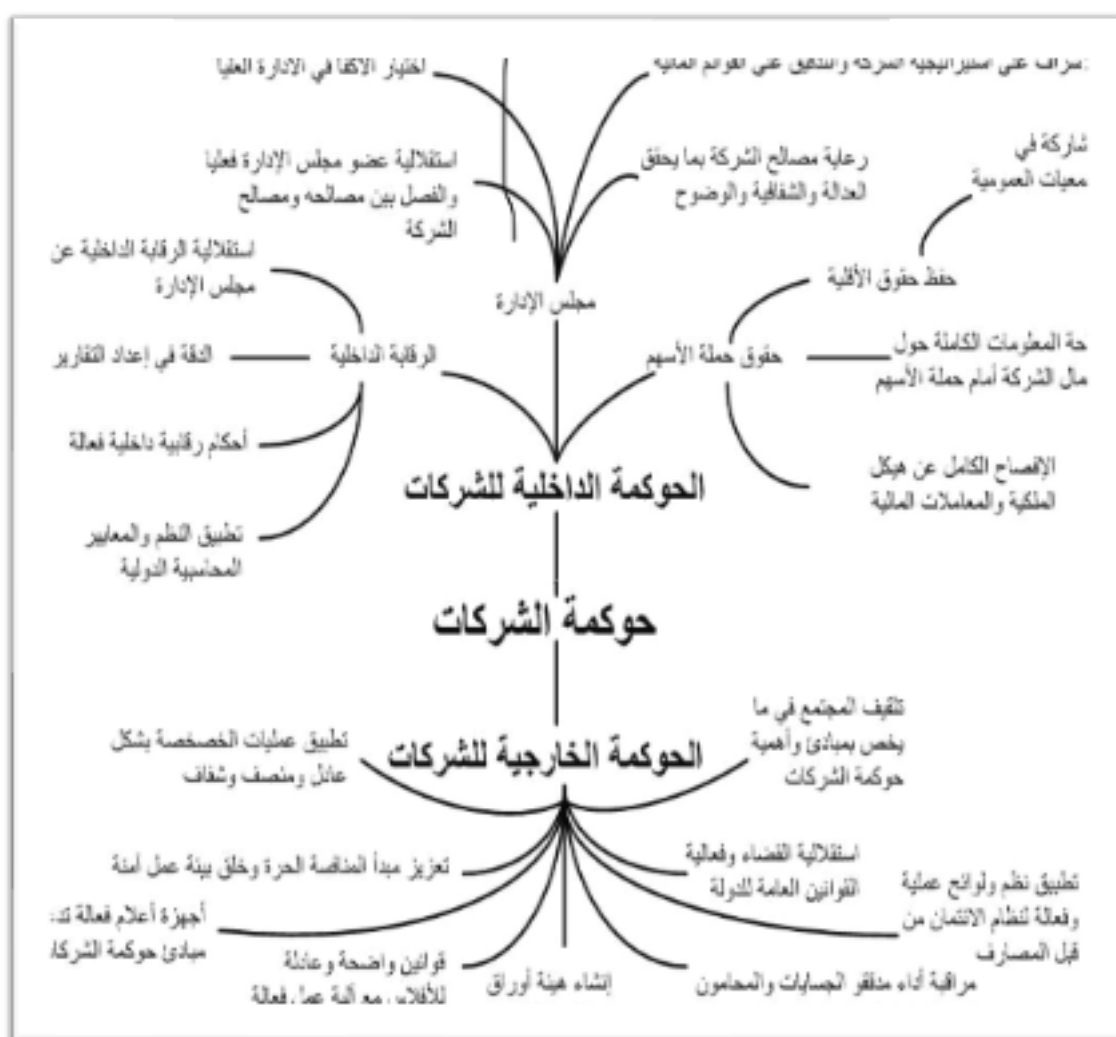
وتسهم الحوكمة المالية في وضع مجموعة من القواعد والآليات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي داخل المؤسسات، إضافة إلى تحسين نظم الرقابة المالية. ويساعد ذلك في تقليل المخاطر المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسات (الجارحي، 2010).

كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يساعد في تنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، حيث تسهم الحوكمة في تعزيز مبدأ المساءلة وتحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. ويؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة الإدارة المالية وزيادة قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاقتصادية (بدوي، 2017).

ومن ناحية أخرى، تشير العديد من الدراسات الأجنبية إلى أن تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات يسهم في تحسين مستوى الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات، حيث تساعد الحوكمة في تقليل تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية داخل المؤسسات (Vishny, 1997 & Shleifer).

كما يؤكد عدد من الباحثين أن تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحسين كفاءة الأسواق المالية (Mallin, 2016).

وتشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسات التي تطبق نظم حوكمة فعالة تحقق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ، حيث تساعد الحوكمة في تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات (Tricker, 2019).



أولاً: دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي

تلعب الحوكمة المالية دورًا مهمًا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تساعد على تعزيز كفاءة الإدارة المالية وتنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة. كما تسهم الحوكمة في وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحسين نظم الرقابة المالية وتعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية، الأمر الذي يساعد المؤسسات على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن تطبيق الحوكمة المالية يسهم في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساعد على تقليل تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين وتعزيز كفاءة عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات (الجارحي، 2010). كما أن وجود نظام حوكمة فعال يساعد في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسات.

ومن ناحية أخرى، تؤكد بعض الدراسات الأجنبية أن تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات يسهم في تحسين الأداء المالي من خلال تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة الداخلية. كما يساعد تطبيق الحوكمة في تقليل المخاطر المالية وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية داخل المؤسسات (Vishny, 1997 & Shleifer).

كما تشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسات التي تطبق نظم حوكمة فعالة تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه النظم، حيث تساعد الحوكمة في تحسين كفاءة الإدارة المالية وتعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاقتصادية (Mallin, 2016).

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الحوكمة المالية تمثل أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تساعد على تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى دعم عملية اتخاذ القرارات المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

ثانيًا: تأثير الشفافية المالية على الأداء المالي

تعد الشفافية المالية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة المالية، حيث تشير إلى مدى وضوح المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة لأصحاب المصالح والمستثمرين. وتساعد الشفافية المالية في توفير المعلومات المالية الدقيقة التي تمكن المستثمرين من تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة كما تسهم الشفافية المالية في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمستثمرين، حيث يؤدي الإفصاح الواضح عن المعلومات المالية إلى تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. ويؤدي ذلك إلى زيادة قدرة المؤسسات على جذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي (بدوي، 2017).

ومن ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات الأجنبية إلى أن الشفافية المالية تسهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية وتعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات. كما أن توفير المعلومات المالية الدقيقة يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ويزيد من كفاءة استخدام الموارد المالية داخل المؤسسات (Tricker, 2019).

ثالثًا: تأثير الإفصاح المالي على الأداء المالي

يعد الإفصاح المالي أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة المالية، حيث يشير إلى قيام المؤسسات بتقديم المعلومات المالية المتعلقة بأنشطتها ونتائج أعمالها بطريقة واضحة ومنظمة لجميع الأطراف المعنية. ويهدف الإفصاح المالي إلى تعزيز الشفافية داخل المؤسسات وتوفير المعلومات المالية التي تساعد المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

كما يسهم الإفصاح المالي في تحسين مستوى الثقة بين المؤسسات والمستثمرين، حيث يساعد توفير المعلومات المالية الدقيقة على تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين ويزيد من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. كما يساعد الإفصاح المالي في تحسين كفاءة الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات (بدوي، 2017) ومن ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسات التي تتمتع بمستوى مرتفع من الإفصاح المالي تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا توفر معلومات مالية كافية. ويرجع ذلك إلى أن الإفصاح المالي يساعد في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمستثمرين ويزيد من قدرة المؤسسات على جذب الاستثمارات (الشكري، 2021).

كما تشير بعض الدراسات الأجنبية إلى أن الإفصاح المالي يعد من العوامل المهمة التي تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساعد في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات. كما أن الإفصاح المالي يسهم في تقليل المخاطر المالية وتحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (Mallin, 2016).

رابعًا: دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي

تلعب الرقابة المالية دورًا مهمًا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تهدف الرقابة المالية إلى متابعة العمليات المالية داخل المؤسسة والتأكد من سلامتها والتزامها بالسياسات المالية المعتمدة. كما تساعد الرقابة المالية في الحد من الأخطاء المالية والممارسات غير السليمة التي قد تؤثر في الأداء المالي للمؤسسات.

وتسهم الرقابة المالية في تعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات من خلال توفير المعلومات المالية التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة. كما تساعد الرقابة المالية في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وتقليل المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسات (الدوسري، 2020).

كما تشير بعض الدراسات إلى أن وجود نظام رقابة مالية فعال يساعد المؤسسات على تحقيق مستويات أفضل من الأداء المالي، حيث تسهم الرقابة المالية في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات. ويؤدي ذلك إلى تعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسات وزيادة قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي (القحطاني، 2022).

كما أكدت بعض الدراسات الأجنبية أن الرقابة المالية تعد من العناصر الأساسية في نظم الحوكمة، حيث تساعد على تقليل المخاطر المالية وتعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي للمؤسسات (Vishny, 1997 & Shleifer).

خامسًا: دور مجلس الإدارة في دعم الأداء المالي

يعد مجلس الإدارة أحد العناصر الأساسية في تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، حيث يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وضمان تحقيق أهداف المؤسسة المالية والاستراتيجية. كما يسهم مجلس الإدارة في وضع السياسات المالية والإدارية التي تساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

وتتمثل أهم أدوار مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من التزامها بتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين. كما يسهم مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية داخل المؤسسة (الجارجي، 2010) كما يساعد مجلس الإدارة في تعزيز نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات، حيث يعمل على متابعة الأداء المالي للمؤسسة والتأكد من سلامة التقارير المالية التي يتم إعدادها. ويسهم ذلك في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات وتحسين مستوى الثقة بين المؤسسات والمستثمرين (الشكري، 2021).

ومن ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات الأجنبية إلى أن وجود مجلس إدارة فعال يسهم في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساعد في تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتحسين عملية اتخاذ

ضوابط الإفصاح عن المكافآت في الشركات المساهمة المدرجة



القرارات المالية داخل المؤسسات (Tricker, 2019).

شكل (2-7): العلاقة بين الشفافية والإفصاح والرقابة المالية ومستوى الأداء المالي

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة الجارحي (2010)

هدفت دراسة الجارحي إلى تحليل أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. وقد جاءت هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، حيث سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة الإدارية في تحسين مستوى الأداء المالي للشركات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لمثل هذه الدراسات، حيث تم تحليل البيانات المالية لعدد من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال فترة زمنية محددة. كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في قياس الأداء المالي للشركات مثل معدل الربحية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وذلك بهدف تقييم كفاءة الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي للشركات، حيث تبين أن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة بشكل فعال تتمتع بدرجة أعلى من الشفافية في عرض المعلومات المالية، كما أنها تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالشركات التي لا تطبق هذه المبادئ.

كما أوضحت الدراسة أن تطبيق الحوكمة يساهم في تعزيز نظم الرقابة الداخلية داخل الشركات، الأمر الذي يساعد في الحد من الممارسات المالية غير السليمة وتحسين جودة التقارير المالية. كما أشارت الدراسة إلى أن وجود مجلس إدارة فعال يساهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل الشركات وتعزيز قدرة الشركات على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات من خلال تطوير نظم الرقابة المالية وتعزيز مستوى الإفصاح المالي، إضافة إلى ضرورة تعزيز دور مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية داخل الشركات.

دراسة بدوي (2017)

هدفت دراسة بدوي إلى تحليل تأثير تطبيق آليات الحوكمة على الأداء التشغيلي والمالي للشركات، حيث سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة الداخلية في تحسين مستوى الأداء المالي للشركات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال تحليل القوائم المالية لعدد من الشركات، إضافة إلى استخدام بعض المؤشرات المالية التي تساعد في قياس مستوى الأداء المالي مثل الربحية والسيولة والكفاءة المالية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لعدد من الشركات خلال فترة زمنية معينة بهدف تقييم مستوى الأداء المالي لهذه الشركات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم بشكل واضح في تحسين الأداء المالي للشركات، حيث يساعد تطبيق الحوكمة في تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بدرجة عالية من الشفافية في عرض المعلومات المالية تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالشركات التي لا توفر معلومات مالية كافية للمستثمرين.

كما بينت الدراسة أن وجود مجلس إدارة فعال يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل الشركات، حيث يساعد مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من التزامها بتحقيق أهداف المؤسسة. كما يسهم مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار والتمويل داخل الشركات وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز نظم الحوكمة داخل المؤسسات من خلال تطوير نظم الرقابة المالية وتحسين مستوى الإفصاح المالي، إضافة إلى ضرورة تدريب العاملين في المؤسسات على تطبيق مبادئ الحوكمة المالية.

دراسة الشكري (2021)

هدفت دراسة الشكري إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والرقابة المالية والإفصاح المالي وبين مستوى الأداء المالي للمصارف واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال تحليل البيانات المالية لعدد من المصارف التجارية، إضافة إلى استخدام بعض المؤشرات المالية التي تساعد في قياس مستوى الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية للمصارف خلال فترة زمنية محددة بهدف تقييم مدى تأثير تطبيق الحوكمة في الأداء المالي للمصارف.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث تبين أن المصارف التي تطبق نظم حوكمة فعالة تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمصارف التي لا تطبق هذه النظم.

كما أشارت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية المالية داخل المصارف، الأمر الذي يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء في المؤسسات المالية. كما أوضحت الدراسة أن وجود نظم رقابة مالية فعالة يساهم في تقليل المخاطر المالية وتحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المصارف.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات المالية من خلال تطوير نظم الرقابة المالية وتعزيز مستوى الإفصاح المالي، إضافة إلى ضرورة تعزيز دور مجلس الإدارة في مراقبة الأداء المالي للمؤسسات.

دراسة الدوسري (2020)

هدفت دراسة الدوسري إلى تحليل أثر تطبيق حوكمة الشركات في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات المالية، حيث ركزت الدراسة على التعرف على مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة الداخلية في تعزيز كفاءة الأداء المالي للمؤسسات. وقد جاءت هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة باعتباره أحد الأساليب الحديثة التي تساعد المؤسسات على تحسين كفاءة الإدارة المالية وتعزيز الاستقرار المالي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال تحليل البيانات المالية لعدد من المؤسسات المالية، إضافة إلى استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في قياس مستوى الأداء المالي مثل الربحية والسيولة والعائد على الأصول. كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية للمؤسسات خلال فترة زمنية محددة بهدف التعرف على مدى تأثير تطبيق الحوكمة في الأداء المالي للمؤسسات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساعد تطبيق الحوكمة في تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات. كما أشارت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة تحقق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات المالية من خلال تطوير نظم الرقابة المالية وتعزيز مستوى الإفصاح المالي، إضافة إلى ضرورة تعزيز دور مجلس الإدارة في متابعة الأداء المالي للمؤسسات.

دراسة القحطاني (2022)

هدفت دراسة القحطاني إلى تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح والرقابة المالية في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال تحليل البيانات المالية لعدد من المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في قياس مستوى الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشرات السيولة المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث تبين أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بدرجة أعلى من الشفافية المالية كما تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ.

كما أوضحت الدراسة أن تطبيق الحوكمة يساهم في تحسين نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات، الأمر الذي يساعد في الحد من الممارسات المالية غير السليمة وتحسين جودة التقارير المالية. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

دراسة (Shleifer & Vishny 1997)

هدفت دراسة Shleifer و Vishny إلى تحليل مفهوم حوكمة الشركات ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي للشركات، حيث ركزت الدراسة على توضيح كيفية مساهمة آليات الحوكمة في تنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية والمساهمين داخل الشركات. وقد جاءت هذه الدراسة في إطار الاهتمام المتزايد بقضايا الحوكمة نتيجة للأزمات المالية التي شهدتها العديد من الشركات الكبرى، والتي كشفت عن وجود ضعف في نظم الرقابة داخل المؤسسات.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، حيث قام الباحثان بتحليل عدد كبير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، كما قاما بتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة المختلفة مثل دور مجلس الإدارة وحقوق المساهمين ونظم الرقابة المالية وبين مستوى الأداء المالي للشركات. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على مشكلة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، والتي تعد من أبرز المشكلات التي تواجه الشركات الحديثة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظم حوكمة فعالة يسهم في تقليل تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، كما يساعد في تعزيز الرقابة على الإدارة التنفيذية داخل الشركات. كما بينت الدراسة أن وجود نظام حوكمة قوي يساعد في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل الشركات، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الأداء المالي للشركات.

كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى مرتفع من الحوكمة تحقق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالشركات التي لا تطبق هذه المبادئ. ويرجع ذلك إلى أن تطبيق الحوكمة يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل الشركات، إضافة إلى تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية للمستثمرين.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات المرجعية المهمة في مجال حوكمة الشركات، حيث ساهمت في توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي داخل الشركات.

دراسة (2016) Mallin

هدفت دراسة Mallin إلى تحليل تأثير تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث ركزت الدراسة على توضيح العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة الداخلية وبين مستوى الأداء المالي للشركات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات المالية لعدد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية. كما استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في قياس مستوى الأداء المالي للشركات مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشرات الربحية.

وقد ركزت الدراسة على تحليل دور مجلس الإدارة في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات، حيث أشارت إلى أن وجود مجلس إدارة فعال يساعد في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من التزامها بتحقيق أهداف المؤسسة. كما يساهم مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار والتمويل داخل الشركات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بدرجة عالية من الإفصاح المالي تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالشركات التي لا توفر معلومات مالية كافية للمستثمرين.

كما أكدت الدراسة أن تطبيق الحوكمة يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين بالشركات، الأمر الذي يساعد الشركات على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات من أجل تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

دراسة (2019) Tricker

هدفت دراسة Tricker إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، حيث ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة الداخلية وبين مستوى الأداء المالي للشركات.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، إضافة إلى تحليل البيانات المالية لعدد من الشركات في الأسواق المالية المختلفة. كما استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في قياس مستوى الأداء المالي للشركات مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وقد أوضحت الدراسة أن تطبيق الحوكمة يساهم في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات، كما يساعد في تحسين جودة التقارير المالية التي تقدمها الشركات للمستثمرين. كما أشارت الدراسة إلى أن وجود نظام رقابة فعال داخل الشركات يساهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية وتقليل المخاطر المالية التي قد تواجه الشركات.

كما بينت الدراسة أن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالشركات التي لا تطبق هذه المبادئ. ويرجع ذلك إلى أن الحوكمة تساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل الشركات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية.

كما أكدت الدراسة أن الحوكمة تمثل أحد العوامل الأساسية التي تساعد الشركات على تحقيق الاستقرار المالي وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة.

دراسة (2015) OECD

هدفت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وتعزيز كفاءة الأسواق المالية. وقد ركزت الدراسة على تحليل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات مثل الشفافية والإفصاح المالي وحماية حقوق المساهمين وتعزيز نظم الرقابة داخل المؤسسات واعتمدت الدراسة على تحليل عدد كبير من الشركات في مختلف الدول، حيث تم دراسة العلاقة بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الأداء المالي للشركات. كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الأداء المالي للشركات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تحسين مستوى الأداء المالي للشركات من خلال تعزيز الشفافية المالية وتحسين نظم الرقابة داخل المؤسسات. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بنظم حوكمة فعالة تحقق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالشركات التي لا تطبق هذه المبادئ كما أكدت الدراسة أن تطبيق الحوكمة يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، الأمر الذي يساهم في زيادة الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الحوكمة المالية والأداء المالي، يمكن ملاحظة أن هذه الدراسات ركزت على تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات ومستوى الأداء المالي الذي تحققه تلك المؤسسات. وقد سعت معظم هذه الدراسات إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات وتعزيز الاستقرار المالي لها.

كما يتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن العديد من الباحثين قد اهتموا بدراسة دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات والمؤسسات المالية، حيث أكدت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الأداء المالي للمؤسسات. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بدرجة أعلى من الشفافية في عرض المعلومات المالية، كما تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ.

كما أوضحت الدراسات السابقة أن تطبيق الحوكمة يسهم في تعزيز نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات، الأمر الذي يساعد في الحد من الممارسات المالية غير السليمة وتحسين جودة التقارير المالية. كما بينت هذه الدراسات أن وجود مجلس إدارة فعال يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات وتعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، يتضح من خلال مراجعة الدراسات الأجنبية أن مفهوم الحوكمة قد حظي باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية والإدارية، حيث ركزت هذه الدراسات على تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة المختلفة مثل دور مجلس الإدارة وحقوق المساهمين ونظم الرقابة المالية وبين مستوى الأداء المالي للشركات. وقد أكدت نتائج هذه الدراسات أن تطبيق نظم حوكمة فعالة يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات وتعزيز قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي.

كما يتضح أن معظم الدراسات السابقة قد اعتمدت على استخدام مجموعة من المؤشرات المالية مثل الربحية والسيولة والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث تساعد هذه المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي للمؤسسات ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية وبالرغم من أهمية هذه الدراسات وما قدمته من نتائج مهمة في مجال الحوكمة المالية والأداء المالي، إلا أن هناك اختلافاً في طبيعة البيانات الاقتصادية التي أجريت فيها هذه الدراسات، إضافة إلى اختلاف القطاعات التي تناولتها هذه الدراسات، الأمر الذي يستدعي إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي في بيئات اقتصادية مختلفة.

الفجوة البحثية

في ضوء ما تم استعراضه من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يتضح أن موضوع الحوكمة المالية يعد من الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الإدارية والمالية، حيث ركزت العديد من الدراسات على تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما أكدت نتائج معظم هذه الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة وتحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات.

ومع ذلك، يلاحظ أن بعض الدراسات السابقة قد ركزت بشكل أكبر على دراسة حوكمة الشركات في الأسواق المالية أو المؤسسات الكبرى، في حين أن هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات التي تتناول أثر تطبيق الحوكمة المالية في المؤسسات المختلفة وفي بيئات اقتصادية متنوعة.

كما أن بعض الدراسات السابقة ركزت على دراسة بعض آليات الحوكمة مثل الشفافية أو الإفصاح المالي بشكل منفصل، في حين أن هذه الدراسة تسعى إلى تناول مجموعة من آليات الحوكمة المالية بشكل متكامل وتحليل أثرها في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تسعى إلى تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، إضافة إلى الاعتماد على أساليب تحليل إحصائية تساعد في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل أكثر دقة.

وبناءً على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية من خلال تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة المالية المختلفة مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية وبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تمهيد

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة والإجراءات التي تم اتباعها من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، حيث يعد تحديد المنهج العلمي المناسب من الخطوات الأساسية في أي دراسة علمية، لما له من دور مهم في توجيه الباحث نحو جمع البيانات وتحليلها بطريقة علمية منظمة تساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها.

ويهدف هذا الفصل إلى توضيح الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة، حيث سيتم عرض المنهج المستخدم في الدراسة، إضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، وكذلك توضيح أداة الدراسة التي تم استخدامها في جمع البيانات وهي الاستبانة، مع بيان مدى صدقها وثباتها كما يتضمن هذا الفصل عرضاً للأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والذي يعد من البرامج الإحصائية المستخدمة على نطاق واسع في الدراسات العلمية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

وبناءً على ذلك، سيتم في هذا الفصل تناول مجموعة من المحاور الأساسية التي تسهم في توضيح منهجية الدراسة وإجراءاتها، وذلك من خلال عرض المنهج المستخدم في الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة والعينة، إضافة إلى توضيح أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، وبيان الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإدارية والاقتصادية، حيث يهدف هذا المنهج إلى دراسة الظواهر المختلفة كما هي في الواقع وتحليلها بطريقة علمية تساعد في تفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة. ويعد المنهج الوصفي التحليلي من المناهج المناسبة لدراسة العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات، حيث يتيح هذا المنهج إمكانية جمع البيانات من أفراد العينة وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج علمية يمكن من خلالها تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال جمع البيانات المتعلقة بها باستخدام أدوات علمية مناسبة مثل الاستبانة أو المقابلة أو تحليل الوثائق. كما يعتمد هذا المنهج على تحليل البيانات التي يتم جمعها من مجتمع الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تساعد في تفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات العلمية.

وقد تم اختيار هذا المنهج في هذه الدراسة نظرًا لملاءمته لطبيعة موضوع البحث، حيث تسعى الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال جمع البيانات من العاملين في المؤسسات محل الدراسة وتحليل آرائهم حول مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح والرقابة المالية في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

كما يساعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تقديم صورة واضحة عن واقع تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بطريقة علمية تساعد في اختبار فرضيات الدراسة والتأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة، حيث تم تصميم الاستبانة بطريقة تساعد في قياس متغيرات الدراسة المختلفة، والتي تتمثل في الحوكمة المالية والأداء المالي. كما تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والذي يوفر مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تساعد في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الوحدات التي تنطبق عليها خصائص موضوع البحث والتي يسعى الباحث إلى دراستها من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. ويعد تحديد مجتمع الدراسة من الخطوات الأساسية في أي دراسة علمية، حيث يساعد في تحديد الفئة المستهدفة التي سيتم جمع البيانات منها، كما يساهم في ضمان أن تكون البيانات التي يتم جمعها مرتبطة بشكل مباشر بموضوع البحث ومتغيراته وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، فقد تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل العاملين في المؤسسات محل الدراسة، حيث يمثل هؤلاء العاملون الفئة الأكثر قدرة على تقديم المعلومات المتعلقة بواقع تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى تقييم مستوى الأداء المالي للمؤسسات من خلال خبراتهم العملية ومعرفتهم بالإجراءات المالية والإدارية المتبعة داخل المؤسسات.

كما أن العاملين في المؤسسات يمثلون مصدرًا مهمًا للبيانات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية، حيث إنهم الأكثر احتكاكًا بالأنظمة المالية والإدارية داخل المؤسسات. ولذلك فإن الاعتماد على آرائهم يساعد في الحصول على بيانات واقعية تعكس مستوى تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات ومدى تأثيرها في تحسين مستوى الأداء المالي.

كما أن اختيار العاملين في المؤسسات كمجتمع للدراسة يساعد في التعرف على مدى إدراك العاملين لأهمية الحوكمة المالية ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. كما يساعد في التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية وقد تم اختيار مجتمع الدراسة بما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث وأهدافه، حيث تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات. ولذلك تم التركيز على العاملين في المؤسسات الذين لديهم معرفة كافية بالأنظمة المالية والإدارية داخل المؤسسات، حيث يمكنهم تقديم معلومات دقيقة تساعد في تحقيق أهداف الدراسة كما أن دراسة آراء العاملين في المؤسسات تساعد في تقديم صورة واضحة عن واقع تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما أن الاعتماد على العاملين في المؤسسات كمصدر للبيانات يساعد في الحصول على بيانات ميدانية يمكن تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناءً على ذلك يمكن القول إن مجتمع الدراسة يمثل جميع العاملين في المؤسسات محل الدراسة، والذين تم الاعتماد عليهم في جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، وذلك بهدف تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة

عينة الدراسة

العينة جزءًا من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة علمية بحيث تمثل المجتمع الأصلي الذي يتم إجراء الدراسة عليه، حيث يسعى الباحث من خلال اختيار العينة إلى الحصول على بيانات يمكن من خلالها تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة ككل. وتعد عملية اختيار العينة من الخطوات المهمة في الدراسات الميدانية، إذ تساعد في جمع البيانات بطريقة أكثر دقة وتنظيمًا.

وفي هذه الدراسة تم اختيار عينة من العاملين في المؤسسات محل الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة على عدد من العاملين بهدف جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث. وقد تم اختيار أفراد العينة بطريقة تساعد في تمثيل مجتمع الدراسة بشكل مناسب، وذلك من خلال اختيار أفراد لديهم معرفة كافية بالإجراءات المالية والإدارية داخل المؤسسات.

كما تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من العاملين في المؤسسات، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في الدراسة، مما يساعد في الحصول على بيانات تعكس الواقع الفعلي لتطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات. كما يساهم اختيار العينة العشوائية في تقليل احتمالات التحيز في اختيار أفراد العينة.

وقد تم توزيع عدد من الاستبانات على أفراد العينة من العاملين في المؤسسات محل الدراسة، حيث تم استرجاع عدد من الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي والتي تم الاعتماد عليها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

البيان	العدد
عدد الاستبانات الموزعة	120
عدد الاستبانات المسترجعة	110
الاستبانات غير الصالحة للتحليل	10
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	100

جدول (3-1): توزيع أفراد عينة الدراسة

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، حيث يعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استخدامًا في الدراسات الاجتماعية والإدارية، لما يتميز به من سهولة الاستخدام وإمكانية تحليل نتائجه إحصائيًا

القيمة العددية	درجة الموافقة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

جدول (3-2): مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة

صدق وثبات أداة الدراسة

يعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة من الخطوات الأساسية التي يجب على الباحث القيام بها قبل تطبيق الأداة على أفراد العينة، وذلك لضمان أن الأداة المستخدمة قادرة على قياس متغيرات الدراسة بصورة دقيقة، وأن النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال هذه الأداة يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة محل الدراسة. ولذلك يحرص الباحثون في الدراسات العلمية على التحقق من مدى صدق الأداة وثباتها قبل استخدامها في جمع البيانات.

ويقصد بصدق أداة الدراسة مدى قدرة الأداة على قياس ما وضعت لقياسه، أي مدى ملاءمة فقرات الاستبانة لموضوع الدراسة ومتغيراتها المختلفة. ويعد الصدق من المؤشرات المهمة التي تدل على جودة أداة الدراسة، حيث يساعد في التأكد من أن فقرات الاستبانة تعكس بالفعل الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة، مثل الحوكمة المالية والأداء المالي.

وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة والمالية، حيث تم طلب آرائهم حول مدى وضوح فقرات الاستبانة ومدى ملاءمتها لموضوع

الدراسة. وقد قام المحكمون بإبداء مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار عند تعديل بعض فقرات الاستبانة، وذلك بهدف تحسين صياغة الفقرات وجعلها أكثر وضوحاً لأفراد العينة.

كما تم التأكد من أن فقرات الاستبانة تغطي جميع الأبعاد المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تم صياغة الفقرات بطريقة تساعد في قياس مستوى تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى قياس مستوى الأداء المالي للمؤسسات. وقد تم ترتيب فقرات الاستبانة بطريقة تساعد أفراد العينة على الإجابة عنها بسهولة ودون وجود أي لبس في فهم الفقرات.

أما ثبات أداة الدراسة فيشير إلى مدى اتساق نتائج الأداة عند تطبيقها أكثر من مرة في ظروف متشابهة، أي أن الأداة تعطي نتائج متقاربة عند استخدامها في قياس نفس الظاهرة. ويعد الثبات من المؤشرات المهمة التي تدل على مدى موثوقية الأداة المستخدمة في جمع البيانات.

وقد تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، والذي يعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في قياس ثبات أدوات الدراسة في البحوث العلمية. ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، حيث تشير القيم المرتفعة لمعامل كرونباخ ألفا إلى وجود درجة عالية من الاتساق بين الفقرات، مما يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وقد تم حساب معامل كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة بهدف التأكد من مدى اتساق فقرات الاستبانة وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة بصورة دقيقة.

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الحوكمة المالية	10	0.88
الأداء المالي	10	0.86
الثبات الكلي للاستبانة	20	0.90

جدول (3-3): معامل ثبات الاستبانة باستخدام Cronbach Alpha

وتشير النتائج الواردة في الجدول إلى أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع محاور الاستبانة جاءت مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.90)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. كما أن قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة جاءت أعلى من الحد المقبول إحصائياً، والذي غالباً ما يكون (0.70)، مما يدل على أن فقرات الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، الأمر الذي يجعلها أداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد الانتهاء من جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والذي يعد من البرامج الإحصائية المستخدمة على نطاق واسع في الدراسات العلمية، حيث يوفر هذا البرنامج مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تساعد الباحث في تحليل البيانات بطريقة علمية دقيقة واستخلاص النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية التي تساعد في تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة، حيث تساعد هذه الأساليب في وصف خصائص العينة وتحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، إضافة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

كما تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية التي تساعد في عرض البيانات بصورة واضحة، مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث تساعد هذه الأساليب في وصف خصائص العينة وتحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

إضافة إلى ذلك، تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التحليلية التي تساعد في اختبار فرضيات الدراسة والتأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، مثل معامل الارتباط وتحليل الانحدار، حيث تساعد هذه الأساليب في تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات وقد ساعد استخدام هذه الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم الاعتماد على هذه النتائج في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات التي تم عرضها في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

الأسلوب الإحصائي	الغرض من التحليل
التكرارات والنسب المئوية	وصف خصائص عينة الدراسة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة
معامل كرونباخ ألفا	قياس ثبات أداة الدراسة
معامل الارتباط	اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة
تحليل الانحدار	قياس تأثير الحوكمة المالية على الأداء المالي

جدول (3-4): الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تصميم الاستبانة

تم إعداد الاستبانة في هذه الدراسة بهدف جمع البيانات اللازمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات. وقد تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة المالية وتأثيرها في الأداء المالي، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث العلمية التي تناولت هذه المتغيرات بهدف الاستفادة منها في صياغة فقرات الاستبانة بطريقة علمية دقيقة وقد روعي عند إعداد الاستبانة أن تكون فقراتها مرتبطة بشكل مباشر بمتغيرات الدراسة، بحيث تساعد في قياس مستوى تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، إضافة إلى قياس مستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما تم صياغة فقرات الاستبانة بطريقة واضحة ومباشرة تساعد أفراد العينة على فهم مضمون الفقرات والإجابة عنها بسهولة.

كما تم تنظيم فقرات الاستبانة بطريقة منهجية، حيث تم تقسيمها إلى مجموعة من المحاور التي تعكس متغيرات الدراسة المختلفة. ويهدف هذا التقسيم إلى تسهيل عملية تحليل البيانات التي يتم جمعها من أفراد العينة، إضافة إلى المساعدة في دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة بطريقة علمية دقيقة.

وقد تضمن محور الحوكمة المالية مجموعة من الفقرات التي تهدف إلى قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات، مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية. أما محور الأداء المالي فقد تضمن مجموعة من الفقرات التي تهدف إلى قياس مستوى الأداء المالي للمؤسسات من خلال تقييم كفاءة استخدام الموارد المالية وقدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها المالية.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانة، حيث يتيح هذا المقياس لأفراد العينة التعبير عن درجة موافقتهم على فقرات الاستبانة من خلال خمس درجات تتراوح بين الموافقة الشديدة وعدم الموافقة الشديدة. ويساعد هذا المقياس في تحويل استجابات أفراد العينة إلى قيم رقمية يمكن تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة وقد ساعد تصميم الاستبانة بهذه الطريقة في الحصول على بيانات دقيقة تعكس آراء أفراد العينة حول موضوع الدراسة، الأمر الذي يسهم في تحليل العلاقة بين الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات بصورة علمية دقيقة.

تحكيم الاستبانة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، تم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة والمالية، وذلك بهدف التأكد من مدى وضوح فقرات الاستبانة ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة. ويعد تحكيم الاستبانة من الخطوات المهمة في الدراسات العلمية، حيث يساعد في التأكد من أن فقرات الأداة تعكس بشكل دقيق متغيرات الدراسة المختلفة وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول صياغة فقرات الاستبانة ومدى وضوحها، إضافة إلى مدى ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة. كما تم طلب ملاحظاتهم حول إمكانية تعديل أو حذف بعض الفقرات أو إضافة فقرات أخرى تساعد في تحسين أداة الدراسة.

وقد أبدى المحكمون مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار عند تعديل الاستبانة، حيث تم إعادة صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضوحًا، كما تم حذف بعض الفقرات التي رأى المحكمون أنها غير ضرورية، إضافة إلى تعديل بعض العبارات بما يتناسب مع أهداف الدراسة ومتغيراتها.

وبعد إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون، تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية، حيث أصبحت جاهزة للتطبيق على أفراد عينة الدراسة وجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث.

الدراسة الاستطلاعية

قبل تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة الأساسية، تم إجراء دراسة استطلاعية بهدف اختبار وضوح فقرات الاستبانة ومدى فهم أفراد العينة لها. وتعد الدراسة الاستطلاعية من الخطوات المهمة في الدراسات الميدانية، حيث تساعد الباحث في التأكد من صلاحية أداة الدراسة قبل استخدامها في جمع البيانات وقد تم تطبيق الاستبانة على عدد من العاملين في المؤسسات محل الدراسة، وذلك بهدف التأكد من وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عنها. كما ساعدت الدراسة الاستطلاعية في التعرف على الوقت اللازم للإجابة عن فقرات الاستبانة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية أن فقرات الاستبانة كانت واضحة ومفهومة لأفراد العينة، كما تبين أن الاستبانة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة. وبناءً على ذلك تم اعتماد الاستبانة في صورتها النهائية لتطبيقها على عينة الدراسة الأساسية.

البيان	العدد
عدد الاستبانات الموزعة في الدراسة الاستطلاعية	30
عدد الاستبانات المسترجعة	28
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	25

جدول (3-5): نتائج الدراسة الاستطلاعية

تفسير المتوسطات الحسابية

بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة. ويعد المتوسط الحسابي من الأساليب الإحصائية الوصفية المهمة التي تساعد الباحث في تلخيص البيانات وتحليل اتجاهات استجابات أفراد العينة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في هذه الدراسة لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، حيث يتكون هذا المقياس من خمس درجات تعبر عن مستوى موافقة المبحوثين على العبارات الواردة في الاستبانة. وقد تم تحويل هذه الدرجات إلى قيم رقمية تتراوح بين (1) و(5)، حيث تم إعطاء القيمة (5) لدرجة الموافقة الشديدة، والقيمة (1) لدرجة عدم الموافقة الشديدة.

ومن أجل تفسير المتوسطات الحسابية الناتجة عن تحليل البيانات، تم تحديد مجموعة من المستويات التي تساعد في تفسير قيمة المتوسط الحسابي، وذلك بهدف التعرف على مستوى استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة. ويساعد هذا المعيار في تصنيف المتوسطات الحسابية إلى مستويات مختلفة تعبر عن درجة الموافقة على فقرات الاستبانة.

كما يساعد تفسير المتوسطات الحسابية في تحليل النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال الاستبانة، حيث يمكن من خلاله تحديد ما إذا كانت استجابات أفراد العينة تشير إلى مستوى مرتفع أو متوسط أو منخفض من الموافقة على فقرات الاستبانة. ويعد هذا الإجراء من الخطوات المهمة في الدراسات الميدانية التي تعتمد على مقياس ليكرت في تحليل البيانات.

وقد تم تقسيم مستويات تفسير المتوسطات الحسابية في هذه الدراسة إلى خمس فئات رئيسية، بحيث تعكس كل فئة مستوى معيناً من استجابات أفراد العينة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

المتوسط الحسابي	مستوى التقدير
1.00 – 1.80	منخفض جداً
1.81 – 2.60	منخفض
2.61 – 3.40	متوسط
3.41 – 4.20	مرتفع
4.21 – 5.00	مرتفع جداً

جدول (3-6): معيار تفسير المتوسطات الحسابية

إجراءات تطبيق الدراسة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في صورتها النهائية والتأكد من صدقها وثباتها، تم البدء في إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة من العاملين في المؤسسات محل الدراسة، وذلك بهدف جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة بطريقة مباشرة، حيث تم التواصل مع عدد من العاملين في المؤسسات وشرح هدف الدراسة لهم، إضافة إلى توضيح أهمية مشاركتهم في الإجابة عن فقرات الاستبانة. كما تم التأكيد على أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وأن جميع الإجابات ستبقى في إطار السرية التامة كما حرص الباحث على توضيح طريقة الإجابة عن فقرات الاستبانة لأفراد العينة، حيث تم شرح مقياس الإجابة المستخدم في الاستبانة والذي يعتمد على مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل ضمان أن تكون الإجابات دقيقة وتعكس آراء أفراد العينة بصورة صحيحة.

وقد استغرق جمع البيانات من أفراد العينة فترة زمنية محددة، حيث تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة خلال فترة الدراسة الميدانية، ثم تم جمع الاستبانات بعد الانتهاء من الإجابة عنها. وبعد ذلك قام الباحث بمراجعة الاستبانات المسترجعة للتأكد من اكتمال البيانات وصلاحياتها للتحليل الإحصائي.

وبعد الانتهاء من جمع الاستبانات، تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم ترميز البيانات وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تساعد في اختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة.

وقد ساعدت هذه الإجراءات في جمع البيانات اللازمة للدراسة بطريقة منظمة، الأمر الذي ساعد الباحث في تحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة.

خاتمة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، حيث تم توضيح المنهج المستخدم في الدراسة، إضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها من العاملين في المؤسسات محل الدراسة. كما تم عرض أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات وهي الاستبانة، إضافة إلى توضيح كيفية تصميم الاستبانة والمحاور التي تضمنتها.

كما تناول الفصل إجراءات التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتأكد من ملاءمتها لموضوع الدراسة، إضافة إلى حساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من اتساق فقرات الاستبانة.

كما تم توضيح الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، إضافة إلى توضيح معيار تفسير المتوسطات الحسابية المستخدم في تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

وبذلك يكون هذا الفصل قد قدم عرضًا تفصيليًا للإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة، الأمر الذي يمهد للانتقال إلى الفصل التالي الذي يتناول تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها

الفصل الرابع

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، وذلك بهدف التعرف على آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة المتمثلة في الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات. كما يهدف هذا الفصل إلى تحليل البيانات التي تم جمعها بطريقة علمية منظمة تساعد في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار فرضيات البحث.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية التي تساعد في عرض البيانات بصورة واضحة واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة. وتشمل هذه الأساليب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تساعد في اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تساعد هذه الأساليب في التعرف على توزيع أفراد العينة وفقاً لمجموعة من المتغيرات مثل الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة. ويساعد ذلك في تقديم صورة واضحة عن خصائص أفراد العينة الذين شاركوا في الدراسة كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المتعلقة بمحوري الدراسة، حيث يساعد ذلك في التعرف على مستوى استجابات أفراد العينة حول تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات ومدى تأثيرها في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

كما يتضمن هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تساعد في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات.

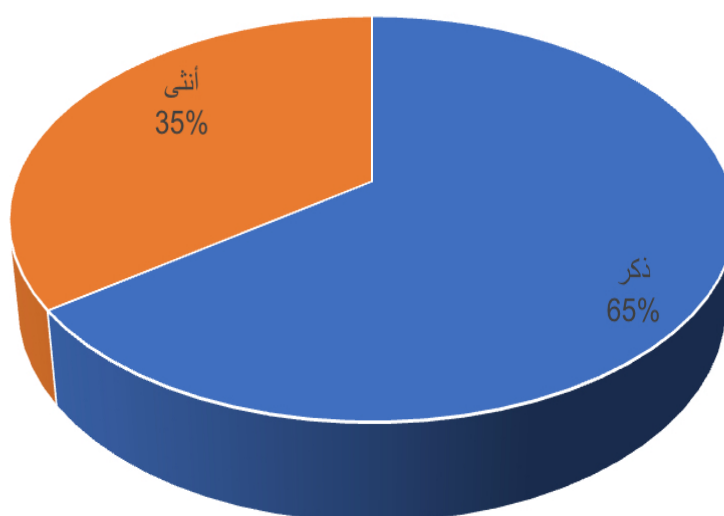
الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

في هذا الجزء سيتم عرض الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات مثل الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة. ويساعد تحليل هذه المتغيرات في التعرف على خصائص أفراد العينة الذين شاركوا في الدراسة، إضافة إلى تقديم صورة واضحة عن الفئة التي تم جمع البيانات منها.

توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	65	65%
أنثى	35	35%
المجموع	100	100%

جدول (4-1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



شكل (4-1): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس

تشير البيانات الواردة في الجدول والشكل السابقين إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس، حيث يتضح أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة، إذ بلغ عددهم 65 فردًا بنسبة 65% من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث 35 فردًا بنسبة 35%. ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة العمل في بعض المؤسسات، ولا سيما في الوظائف الإدارية والمالية، قد تكون أكثر تمثيلًا للذكور مقارنة بالإناث، وهو ما انعكس على توزيع أفراد العينة في هذه الدراسة. كما أن هذا التوزيع لا يؤثر سلبًا في نتائج الدراسة، بل يعكس الواقع الفعلي للفئة التي تم جمع البيانات منها.

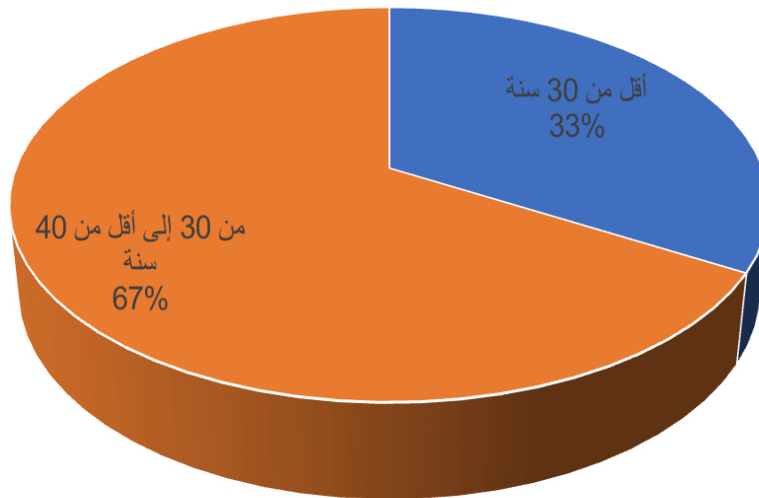
كما يظهر من الجدول أن هناك تمثيلًا لكلا الجنسين داخل العينة، وهو ما يعزز من تنوع الآراء التي تم الحصول عليها حول موضوع الدراسة، ويساعد في تكوين صورة أكثر شمولًا عن واقع تطبيق الحوكمة المالية وأثرها في الأداء المالي للمؤسسات.

توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
20%	20	أقل من 30 سنة
40%	40	من 30 إلى أقل من 40 سنة
25%	25	من 40 إلى أقل من 50 سنة
15%	15	50 سنة فأكثر
100%	100	المجموع

جدول (4-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية، حيث يتضح أن الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة بلغت 40%، تليها الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة 25%. في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة نحو 20% من إجمالي أفراد العينة، أما الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 15% ويشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية التي تتمتع بخبرة عملية ومعرفة كافية بطبيعة العمل داخل المؤسسات، الأمر الذي يسهم في الحصول على بيانات دقيقة حول موضوع الدراسة والمتعلق بتطبيق الحوكمة المالية وأثرها في الأداء المالي للمؤسسات.



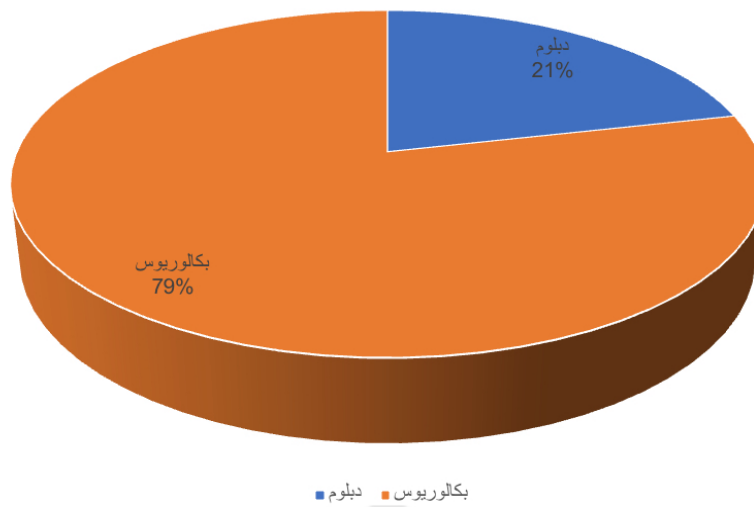
شكل (4-2): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	15	15%
بكالوريوس	55	55%
ماجستير	20	20%
دكتوراه	10	10%
المجموع	100	100%

جدول (3-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي، حيث يتضح أن أغلب أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة بلغت 55% من إجمالي أفراد العينة، وهو ما يعكس أن غالبية العاملين في المؤسسات محل الدراسة يتمتعون بمستوى تعليمي جامعي يؤهلهم لفهم الأنظمة المالية والإدارية داخل المؤسسات كما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير 20% من أفراد العينة، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الدبلوم 15%، أما الحاصلون على درجة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 10% من إجمالي أفراد العينة



شكل (3-4): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

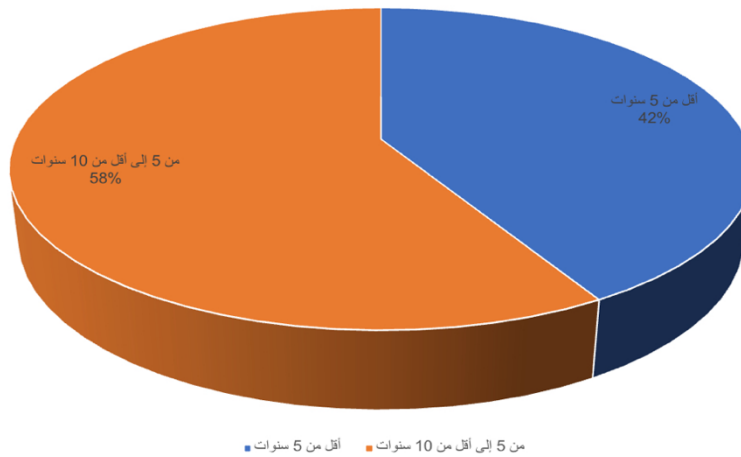
توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	25	25%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	35	35%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	25	25%
15 سنة فأكثر	15	15%
المجموع	100	100%

جدول (4-4): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، حيث يتضح أن الفئة التي تتراوح خبرتها بين 5 إلى أقل من 10 سنوات تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة بلغت 35% من إجمالي أفراد العينة كما بلغت نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات نحو 25%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 10 إلى أقل من 15 سنة نحو 25% أيضًا. أما الأفراد الذين تزيد سنوات خبرتهم عن 15 سنة فقد بلغت نسبتهم 15% من إجمالي أفراد العينة.

ويشير هذا التوزيع إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخبرات عملية متنوعة، الأمر الذي يسهم في الحصول على آراء واقعية حول موضوع الدراسة، حيث إن سنوات الخبرة تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في مستوى معرفة العاملين بالأنظمة المالية والإدارية داخل المؤسسات، إضافة إلى إدراكهم لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المالية ودورها في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.



شكل (4-4): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بمحاور الدراسة

تحليل محور الحوكمة المالية

يتناول هذا الجزء تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور الحوكمة المالية، حيث يعد هذا المحور أحد المتغيرات الرئيسة في الدراسة، والذي يهدف إلى قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات. وتعد الحوكمة المالية من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، وذلك لما لها من دور مهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة المالية داخل المؤسسات.

وقد أصبحت الحوكمة المالية أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في تحسين أدائها المالي وتعزيز كفاءتها الإدارية، حيث تساعد في تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، إضافة إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية. كما تسهم الحوكمة المالية في الحد من الممارسات المالية غير السليمة، وتعزيز الثقة بين المؤسسات والمستثمرين وأصحاب المصالح.

وفي إطار هذه الدراسة تم تخصيص مجموعة من الفقرات في الاستبانة لقياس مستوى تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات، حيث تضمنت هذه الفقرات مجموعة من العبارات التي تعكس أبعاد الحوكمة المالية مثل الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية، إضافة إلى مدى التزام المؤسسات بالأنظمة والقوانين المالية.

وقد تم تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المحور باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك بهدف التعرف على مستوى موافقة أفراد العينة على فقرات الحوكمة المالية. كما تم تحديد مستوى التقدير لكل فقرة وفقاً لمعيار تفسير المتوسطات الحسابية الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.

ويهدف تحليل هذا المحور إلى التعرف على مدى إدراك العاملين في المؤسسات لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، إضافة إلى التعرف على مدى تأثير هذه المبادئ في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات. كما يساعد تحليل نتائج هذا المحور في تقديم صورة واضحة عن واقع تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات محل الدراسة.

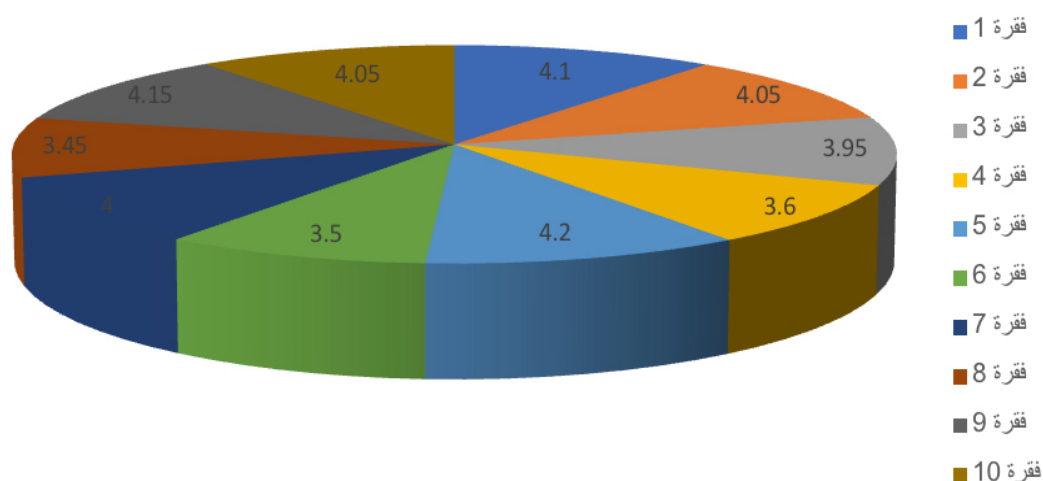
تحليل فقرات محور الحوكمة المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ الشفافية في التقارير المالية	4.10	0.82	مرتفع
توفر المؤسسة معلومات مالية دقيقة لأصحاب المصالح	4.05	0.85	مرتفع
تعتمد المؤسسة على نظام رقابة مالية فعال	3.95	0.88	مرتفع
يتم الإفصاح عن المعلومات المالية في الوقت المناسب	3.60	0.90	متوسط
تسهم الحوكمة المالية في تحسين كفاءة الأداء المالي	4.20	0.80	مرتفع
يتم تقييم الأداء المالي بشكل دوري داخل المؤسسة	3.50	0.92	متوسط
تلتزم المؤسسة بالقوانين والأنظمة المالية	4.00	0.84	مرتفع
يتم تطبيق سياسات واضحة للرقابة المالية	3.45	0.95	متوسط
تسهم الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي	4.15	0.81	مرتفع
تعزز الحوكمة المالية الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح	4.05	0.83	مرتفع

جدول (4-5): تحليل فقرات محور الحوكمة المالية

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى نتائج تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور الحوكمة المالية، حيث يتضح أن المتوسطات الحسابية لمعظم الفقرات جاءت ضمن المستوى المرتفع، وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أن المؤسسات محل الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة المالية بدرجة جيدة.

كما يتضح أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة التي تنص على أن الحوكمة المالية تسهم في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.20، وهو ما يدل على إدراك أفراد العينة للدور المهم الذي تلعبه الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات. كما جاءت الفقرة التي تشير إلى أن المؤسسات تلتزم بتطبيق مبادئ الشفافية في التقارير المالية بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 4.10، وهو ما يعكس اهتمام المؤسسات بتعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية



شكل (4-5): المتوسطات الحسابية لفقرات محور الحوكمة المالية

تحليل محور الأداء المالي

يتناول هذا الجزء تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور الأداء المالي، حيث يمثل الأداء المالي أحد المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة. ويعد الأداء المالي من المؤشرات المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم مستوى نجاحها وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية ويشير مفهوم الأداء المالي إلى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق الأهداف المالية المخططة، مثل زيادة الأرباح وتحسين مستوى السيولة المالية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية. كما يعد الأداء المالي مؤشراً مهماً يعكس كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة وتحقيق العائد المناسب منها.

وقد حظي موضوع الأداء المالي باهتمام كبير في الدراسات الإدارية والمالية، حيث تسعى المؤسسات بشكل مستمر إلى تحسين مستوى أدائها المالي من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد في تعزيز كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات. كما أن تحسين الأداء المالي يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وزيادة قدرتها على تحقيق النمو والاستدامة.

وفي إطار هذه الدراسة تم تخصيص مجموعة من الفقرات في الاستبانة لقياس مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث تضمنت هذه الفقرات مجموعة من العبارات التي تهدف إلى قياس كفاءة استخدام الموارد المالية ومدى قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها المالية. كما تم تحليل استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك بهدف التعرف على مستوى استجابات أفراد العينة حول الأداء المالي للمؤسسات.

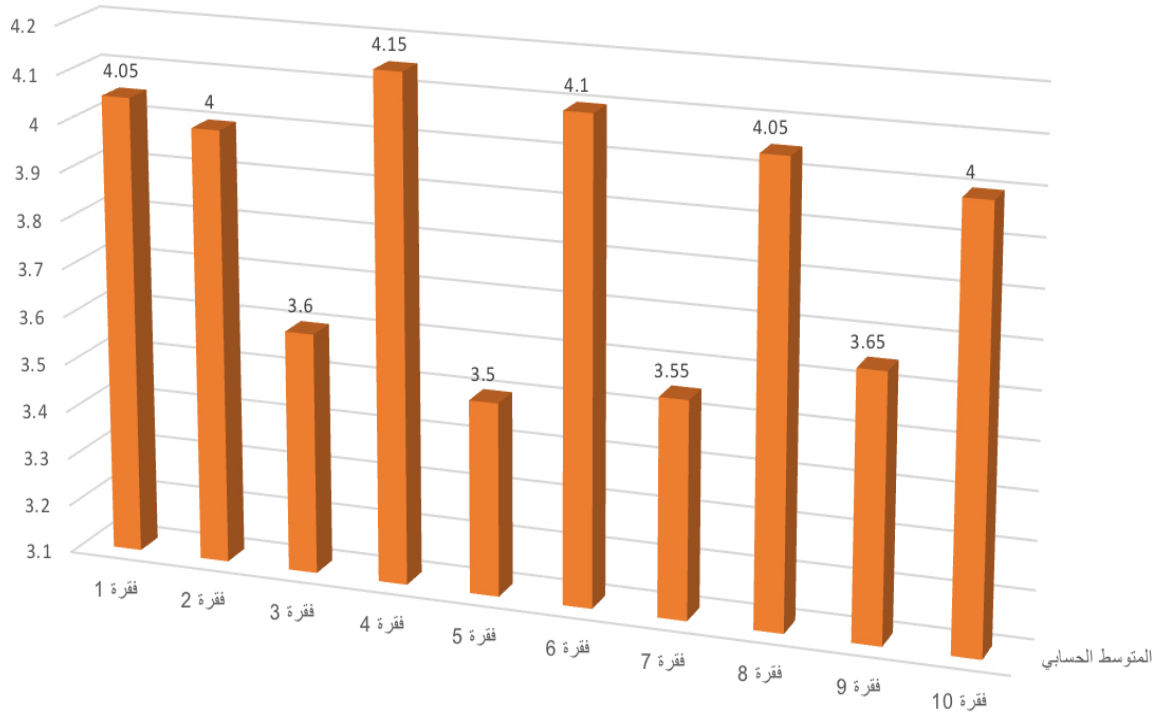
تحليل فقرات محور الأداء المالي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
تحقق المؤسسة نتائج مالية إيجابية بصورة مستمرة	4.05	0.85	مرتفع
تسهم الإدارة المالية في تحسين كفاءة استخدام الموارد	4.00	0.88	مرتفع
تعتمد المؤسسة على خطط مالية واضحة لتحقيق أهدافها	3.60	0.92	متوسط
تسهم الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي	4.15	0.80	مرتفع
يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل دوري	3.50	0.95	متوسط
تسعى المؤسسة إلى تحسين مستوى الأرباح	4.10	0.82	مرتفع
يتم استخدام الموارد المالية بكفاءة	3.55	0.90	متوسط
تحرص المؤسسة على تحقيق الاستقرار المالي	4.05	0.84	مرتفع
تعتمد المؤسسة على مؤشرات مالية لتقييم أدائها	3.65	0.91	متوسط
يسهم التخطيط المالي في تحسين الأداء المالي	4.00	0.83	مرتفع

جدول (4-6): تحليل فقرات محور الأداء المالي

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى نتائج تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور الأداء المالي، حيث يتضح أن المتوسطات الحسابية لمعظم الفقرات جاءت ضمن المستوى المرتفع، وهو ما يدل على أن أفراد العينة يرون أن المؤسسات محل الدراسة تتمتع بمستوى جيد من الأداء المالي.

كما يتضح أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة التي تنص على أن الرقابة المالية تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.15، وهو ما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية الرقابة المالية في تعزيز كفاءة الأداء المالي كما جاءت الفقرة التي تشير إلى أن المؤسسة تحقق نتائج مالية إيجابية بصورة مستمرة بمتوسط حسابي بلغ 4.05، وهو ما يعكس أن المؤسسات محل الدراسة تسعى إلى تحقيق أداء مالي جيد من خلال تحسين إدارة مواردها المالية.



شكل (4-6): المتوسطات الحسابية لفقرات محور الأداء المالي

اختبار فرضيات الدراسة

بعد الانتهاء من تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محاور الدراسة، يتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة التي تم صياغتها في الفصل الأول. ويهدف اختبار الفرضيات إلى التحقق من صحة العلاقات التي افترضتها الدراسة بين متغيراتها المختلفة، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة وتعد مرحلة اختبار الفرضيات من أهم مراحل التحليل الإحصائي في الدراسات العلمية، حيث تساعد الباحث في التأكد من مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات محل الدراسة. كما تساعد نتائج اختبار الفرضيات في تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى استنتاجات علمية يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تساعد في اختبار فرضيات الدراسة، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة العلاقة بين متغيري الدراسة، وهما الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات. كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لقياس تأثير المتغير المستقل وهو الحوكمة المالية على المتغير التابع وهو الأداء المالي.

وحيث ان معامل ارتباط بيرسون من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا في الدراسات الإدارية والاقتصادية، حيث يساعد في قياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين. فإذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أنه كلما زاد أحد المتغيرين زاد المتغير الآخر. أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

كما أن تحليل الانحدار يساعد في تحديد مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، حيث يمكن من خلال هذا التحليل التعرف على مدى تأثير تطبيق الحوكمة المالية في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية الرئيسية للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المالية وتحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة بين متغيري الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الحوكمة المالية ↔ الأداء المالي	0.72	0.000

جدول (4-8): معامل الارتباط بين الحوكمة المالية والأداء المالي

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الحوكمة المالية والأداء المالي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.72، وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات زاد مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ 0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسات العلمية والذي غالباً ما يكون 0.05، الأمر الذي يدل على أن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية ولذلك يمكن القول إن نتائج التحليل الإحصائي تدعم الفرضية الرئيسة للدراسة، والتي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المالية وتحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

اختبار تأثير الحوكمة المالية على الأداء المالي

وللتأكد من طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير الحوكمة المالية في الأداء المالي للمؤسسات

المتغير	قيمة معامل الانحدار	قيمة R^2	مستوى الدلالة
الحوكمة المالية → الأداء المالي	0.71	0.52	0.000

جدول (4-9): نتائج تحليل الانحدار

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.52، وهو ما يعني أن الحوكمة المالية تفسر نحو 52% من التغيرات التي تحدث في مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

كما تشير نتائج التحليل إلى أن قيمة معامل الانحدار بلغت 0.71، وهو ما يدل على وجود تأثير إيجابي للحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات. ويعني ذلك أن زيادة مستوى تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء المالي كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ 0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسات العلمية، مما يدل على أن تأثير الحوكمة المالية في الأداء المالي يعد تأثيراً ذا دلالة إحصائية.

مناقشة نتائج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين متغيري الحوكمة المالية والأداء المالي اعتمادًا على البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة. وبعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تسهم في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث بينت نتائج معامل الارتباط وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. ويشير ذلك إلى أن زيادة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات يسهم في تحسين مستوى الأداء المالي.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن الحوكمة المالية لها تأثير واضح في الأداء المالي للمؤسسات، حيث تبين أن تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المالية يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية داخل المؤسسات. كما يساعد تطبيق الحوكمة المالية في تعزيز مستوى الرقابة على العمليات المالية، الأمر الذي يسهم في الحد من الأخطاء المالية وتحسين مستوى الأداء المالي.

وتشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات التي تعتمد على تطبيق مبادئ الحوكمة المالية بشكل فعال تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها المالية مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ بشكل كافٍ. كما أن تطبيق الحوكمة المالية يساعد المؤسسات في تعزيز مستوى الثقة بينها وبين أصحاب المصالح، مثل المستثمرين والمساهمين والعملاء.

كما يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء الدور الذي تلعبه الحوكمة المالية في تحسين مستوى الإدارة المالية داخل المؤسسات، حيث تساعد الحوكمة المالية في وضع سياسات وإجراءات واضحة لإدارة الموارد المالية، إضافة إلى تعزيز مستوى الشفافية في عرض المعلومات المالية. كما تسهم الحوكمة المالية في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات، حيث تعتمد الإدارة في هذه الحالة على معلومات مالية دقيقة وموثوقة وتتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية داخل المؤسسات ويعزز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي كما تشير النتائج إلى أن العاملين في المؤسسات يدركون أهمية تطبيق الحوكمة المالية في تحسين مستوى الأداء المالي، حيث أظهرت نتائج تحليل الاستبانة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يسهم في تعزيز الشفافية والرقابة المالية داخل المؤسسات.

النتائج العامة والتوصيات

أولاً: النتائج العامة للدراسة

في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي توضح طبيعة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يأتي:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المالية وتحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث تبين أن المؤسسات التي تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في إدارة مواردها المالية.
2. بينت نتائج الدراسة أن تطبيق مبدأ الشفافية المالية يسهم بشكل واضح في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل واضح في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسات.
3. أشارت نتائج الدراسة إلى أن وجود نظم رقابة مالية فعالة يسهم في الحد من الممارسات المالية غير السليمة داخل المؤسسات، كما يساعد في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة الإدارة المالية.
4. أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات، حيث يساعد في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وتقليل المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسات.
5. أوضحت نتائج الدراسة أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة المالية تتمتع بدرجة أعلى من الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح، الأمر الذي يسهم في زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.
6. بينت نتائج الدراسة أن تطبيق الحوكمة المالية يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات، حيث توفر الحوكمة المعلومات المالية اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة المالية وتحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، ومن أهم هذه التوصيات ما يأتي:

1. ضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات من خلال تطوير الأنظمة الرقابية والمالية بما يساهم في تحسين مستوى الأداء المالي.
2. العمل على تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات من خلال تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسات.
3. تطوير نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات من أجل الحد من الممارسات المالية غير السليمة وتعزيز كفاءة الإدارة المالية.
4. تدريب القيادات الإدارية والعاملين في المؤسسات على تطبيق مبادئ الحوكمة المالية وأهميتها في تحسين مستوى الأداء المالي.
5. تعزيز دور مجالس الإدارة في مراقبة الأداء المالي للمؤسسات والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية.
6. تشجيع المؤسسات على تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة المالية من أجل تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

ثالثًا: مقترحات الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن اقتراح عدد من الموضوعات التي يمكن أن تمثل مجالات لدراسات مستقبلية في مجال الحوكمة المالية والأداء المالي، ومن أهم هذه المقترحات ما يأتي:

1. إجراء دراسات مستقبلية حول أثر تطبيق الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في قطاعات اقتصادية مختلفة مثل القطاع المصرفي والقطاع الصناعي.
2. دراسة العلاقة بين الحوكمة المالية وإدارة المخاطر المالية داخل المؤسسات.
3. إجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة المالية والمؤسسات التي لا تطبق هذه المبادئ.
4. دراسة أثر التحول الرقمي في تعزيز تطبيق الحوكمة المالية داخل المؤسسات.
5. دراسة دور الحوكمة المالية في تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات، حيث يعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة في مجال الإدارة المالية في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر. وقد أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة المالية من المتطلبات الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تبنيها من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين نظم الرقابة المالية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال دراسة مجموعة من آليات الحوكمة المالية مثل الشفافية المالية والإفصاح المالي والرقابة المالية، ومدى تأثير هذه الآليات في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من العاملين في المؤسسات محل الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المالية وتحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات، حيث تبين أن الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح والرقابة المالية يسهم في تعزيز كفاءة الأداء المالي وتحسين جودة التقارير المالية داخل المؤسسات. كما أوضحت النتائج أن تطبيق الحوكمة المالية يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسات، الأمر الذي يسهم في زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما بينت الدراسة أن تطبيق نظم رقابة مالية فعالة يسهم في الحد من الممارسات المالية غير السليمة داخل المؤسسات، كما يساعد في تحسين كفاءة الإدارة المالية وتعزيز عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. وفي ضوء هذه النتائج أكدت الدراسة على أهمية تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المالية داخل المؤسسات من خلال تطوير الأنظمة الرقابية والمالية وزيادة الوعي بأهمية الحوكمة المالية لدى القيادات الإدارية والعاملين في المؤسسات.

وفي الختام يمكن القول إن الحوكمة المالية تمثل أحد الأدوات المهمة التي تساعد المؤسسات على تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة أدائها المالي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، الأمر الذي يستدعي من المؤسسات الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية وتطوير نظم الرقابة المالية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الجارحي، محمد عبد الله. (2010). حوكمة الشركات وأثرها في تحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. القاهرة: دار النهضة العربية.

بدوي، أحمد محمد. (2017). حوكمة الشركات وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

الشكري، عبد الله بن محمد. (2021). دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الدوسري، خالد بن عبد الله. (2020). أثر تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية. الرياض: دار المريخ للنشر.

القحطاني، سعد بن أحمد. (2022). تطبيق الحوكمة المالية وأثره في تعزيز كفاءة الأداء المالي للمؤسسات. الرياض: مكتبة الرشد.

الزهراني، محمد بن علي. (2018). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.

العتيبي، فهد بن سعد. (2019). دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية.

المالكي، أحمد بن علي. (2020). أثر آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. مجلة العلوم الإدارية.

السبيعي، خالد بن محمد. (2018). الحوكمة المؤسسية وأثرها في كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة البحوث الاقتصادية.

العنزي، عبد الرحمن بن صالح. (2019). تطبيق حوكمة الشركات وأثره في تحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.

الحميدي، محمد عبد الله. (2017). أثر الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات. المجلة العربية للإدارة.

الشمري، عبد الله بن محمد. (2020). أثر تطبيق الحوكمة في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.

حسن، محمد عبد السلام. (2016). أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية.

عبد الله، محمد محمود. (2017). الحوكمة المؤسسية ودورها في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية. مجلة الدراسات الاقتصادية.

Shleifer, A., & Vishny, R. (1997). A Survey of Corporate Governance. Journal of Finance, 52(2), 737–783.

Mallin, C. (2016). Corporate Governance. Oxford: Oxford University Press.

Tricker, B. (2019). Corporate Governance: Principles, Policies, and Practices. Oxford: Oxford University Press.

OECD. (2015). G20/OECD Principles of Corporate Governance. Paris: OECD Publishing.

La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1998). Law and Finance. Journal of Political Economy.

Brown, L., & Caylor, M. (2004). Corporate Governance and Firm Performance. Journal of Accounting and Public Policy.

Gompers, P., Ishii, J., & Metrick, A. (2003). Corporate Governance and Equity Prices. Quarterly Journal of Economics.

Bebchuk, L., & Weisbach, M. (2010). The State of Corporate Governance Research. Review of Financial Studies.

Claessens, S., & Yurtoglu, B. (2013). Corporate Governance in Emerging Markets. World Bank Research Observer.

Aguilera, R., & Jackson, G. (2010). Comparative and International Corporate Governance. Academy of Management Annals.

Love, I. (2011). Corporate Governance and Performance around the World. Journal of Corporate Finance.

Solomon, J. (2013). Corporate Governance and Accountability. Wiley Publishing.

Adams, R., & Mehran, H. (2012). Bank Board Structure and Performance. Journal of Financial Intermediation.

Bhagat, S., & Bolton, B. (2008). Corporate Governance and Firm Performance. Journal of Corporate Finance.

Denis, D., & McConnell, J. (2003). International Corporate Governance. Journal of Financial and Quantitative Analysis.

الملاحق

استبانة الدراسة

عنوان الدراسة: أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات

السادة/السيدات المحترمون

تحية طيبة وبعد،،

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة علمية بعنوان "أثر تطبيق الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

يرجى التكرم بقراءة العبارات التالية بعناية، ثم وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعبر عن رأيكم، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين تعاونكم.

أولاً: الخصائص الشخصية لأفراد العينة

يرجى وضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب.

جداول (الخصائص الديموغرافية للمبحوثين)

الجنس

الاختيار	الفئة
☐	ذكر
☐	أنثى

العمر

الاختيار	الفئة
☐	أقل من 30 سنة
☐	من 30 إلى 40 سنة
☐	من 41 إلى 50 سنة
☐	أكثر من 50 سنة

المؤهل العلمي

الاختيار	الفئة
☐	بكالوريوس
☐	ماجستير
☐	دكتوراه

سنوات الخبرة

الاختيار	الفئة
☐	أقل من 5 سنوات
☐	من 5 إلى 10 سنوات
☐	أكثر من 10 سنوات

المسمى الوظيفي

الاختيار	الفئة
☐	موظف
☐	مشرف
☐	مدير قسم
☐	إدارة عليا

ثانيًا: محور الحوكمة المالية

م	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ الشفافية المالية	☐	☐	☐	☐	☐
2	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المالية بوضوح	☐	☐	☐	☐	☐
3	تعتمد المؤسسة على نظم رقابة مالية فعالة	☐	☐	☐	☐	☐
4	يسهم مجلس الإدارة في تعزيز تطبيق الحوكمة المالية	☐	☐	☐	☐	☐
5	تسهم الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي	☐	☐	☐	☐	☐
6	تساعد الحوكمة المالية في تحسين اتخاذ القرارات المالية	☐	☐	☐	☐	☐
7	تعمل المؤسسة على تعزيز المساءلة المالية	☐	☐	☐	☐	☐
8	تسهم الحوكمة المالية في تعزيز ثقة المستثمرين بالمؤسسة	☐	☐	☐	☐	☐
9	تعتمد المؤسسة سياسات واضحة للإفصاح المالي	☐	☐	☐	☐	☐
10	تسهم الحوكمة المالية في تحسين كفاءة الإدارة المالية	☐	☐	☐	☐	☐

ثالثاً: محور الأداء المالي

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحقق المؤسسة كفاءة في استخدام الموارد المالية	☐	☐	☐	☐	☐
2	تسهم الإدارة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة	☐	☐	☐	☐	☐
3	تحقق المؤسسة مستويات جيدة من الربحية	☐	☐	☐	☐	☐
4	تتمتع المؤسسة بدرجة جيدة من الاستقرار المالي	☐	☐	☐	☐	☐
5	تسهم الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي	☐	☐	☐	☐	☐
6	تعتمد المؤسسة على التخطيط المالي لتحسين الأداء المالي	☐	☐	☐	☐	☐
7	تساعد الإدارة المالية في تقليل المخاطر المالية	☐	☐	☐	☐	☐
8	تسهم السياسات المالية في تحسين الأداء المالي	☐	☐	☐	☐	☐
9	تحقق المؤسسة نمواً مالياً مستمراً	☐	☐	☐	☐	☐
10	تسهم الحوكمة المالية في رفع كفاءة الأداء المالي	☐	☐	☐	☐	☐

رابعًا: أسئلة مفتوحة

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية إن أمكن:

1. ما أبرز التحديات التي قد تواجه المؤسسات عند تطبيق الحوكمة المالية؟

.....

.....

2. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى الحوكمة المالية داخل المؤسسات؟

.....

.....

3. من وجهة نظرك، كيف يمكن للحوكمة المالية أن تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؟

.....

.....

خامساً: شكر وتقدير

شكراً لتعاونكم

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير لكم على تخصيص جزء من وقتكم للإجابة عن هذه الاستبانة، ومساهمتم القيمة في إنجاح هذه الدراسة.

إن مشاركتكم تعدّ عنصراً مهماً في دعم البحث العلمي، وستُستخدم البيانات التي تم جمعها لأغراض البحث العلمي فقط مع الحفاظ على سرية المعلومات.

مع خالص الشكر والتقدير.

Abstract الملخص

This study aims to analyze the impact of applying financial governance on the financial performance of institutions in light of the economic and competitive challenges facing organizations in the contemporary business environment. Financial governance has become one of the modern concepts that institutions seek to adopt in order to enhance transparency, accountability, and financial control, which contributes to improving financial performance efficiency and achieving institutional sustainability.

The research problem arises from the main question regarding the extent to which the application of financial governance principles affects the improvement of financial performance in institutions, especially in light of rapid economic changes and the increasing need for effective control systems that contribute to reducing financial corruption and enhancing the efficiency of financial management within institutions.

The study adopted the descriptive analytical approach as it is considered the most appropriate method for examining the nature of the relationship between the study variables. A questionnaire was used as the main tool for collecting data from a sample of employees working in the institutions under study. The collected data were analyzed using a set of appropriate statistical methods through the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) in order to test the study hypotheses and determine whether there is a statistically significant relationship between the application of financial governance and financial performance.

The results of the study revealed a statistically significant relationship between the application of financial governance principles and the improvement of financial performance in institutions. The findings indicated that adherence to the principles of transparency, disclosure, and financial control contributes significantly to enhancing financial performance efficiency and strengthening trust between institutions and stakeholders.

In light of the results obtained, the study recommended the necessity of strengthening the application of financial governance principles within institutions and developing financial and control systems to improve the level of financial performance. It also emphasized the importance of increasing awareness of financial governance among administrative leaders and employees in institutions.

Keywords:

Financial Governance, Financial Performance, Financial Transparency, Financial Control, Institutions.

Midocean University

College of Management

Department of Business Administration



Title in English

**The Impact of Financial Governance Mechanisms on
Financial Performance: An Empirical Study**

Prepared by:

Mahmoud Abd El-Samie Zainhom Eissa

Student ID: 251000239

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid

Dr. Faiz Jarad

Year:2026